



الجمهورية العربية السورية



جامعة دمشق

كلية الزراعة

قسم الاقتصاد الزراعي

شعبة الاقتصاد الزراعي

مقرر التنمية الريفية المستدامة

السنة الخامسة

الدكتورة عفراء سلوم



مدخل إلى التنمية الريفية المستدامة

مقدمة:

تعتبر قضية التنمية عامة، والتنمية الريفية خاصة من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديمين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون، فالتنمية الريفية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملأ في الدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التنمية الوطنية.

عالمياً كان الحصول على الغذاء من أبرز المشكلات التي واجهت الإنسان عبر تاريخه، وإذا كانت احتياجاته الأساسية تتمثل في الغذاء والمأوى والكساء، فإن الغذاء يمثل أولوية الاحتياجات، ومن أجل تأمين غذائه امتنعت حرفة الصيد والزراعة، ولم يكن يواجه مشكلات في الحصول على احتياجاته. لكن مع ازدياد عدد السكان وتطور الحياة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي بدأت مشكلة الحصول على الغذاء تلوح في الأفق، إضافة الى مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية، خاصة بعد السبعينيات من القرن الحالي، وازدادت أوضاع الأمن الغذائي تعقيداً، بعد أزمة الغذاء لسنة 2008، وهو ما حتم على المهتمين بالشأن الغذائي، من الباحثين وصناع القرار في العديد من الدول، ضرورة البحث عن سبل النهوض بالقطاع الزراعي، باعتباره المنتج الأساسي للغذاء. هذا أدى إلى ولادة مفهوم جديد هو التنمية و وبعد ذلك التنمية الريفية المستدامة.

مفاهيم أساسية حول التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

تختلف التنمية الريفية المستدامة وتعدد تعاريفها من باحث لأخر، حيث يتضمن المصطلح ثلاث مفاهيم مهمة هي: التنمية، الريف، المستدامة، وعليه لا بد أن نحدد المقصود بكل مصطلح وصولاً إلى تحديد مفهوم التنمية الريفية المستدامة.



مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

تختلف تعريف التنمية في حد ذاتها وتبقى دون معنى مالم تستكمل بمصطلح آخر، فهناك تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية وبشرية وريفية وشاملة ومستدامة ومتوازنة.

❖ **تعريف التنمية:** تعني التنمية لغة النماء والزيادة، هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر.

نستطيع البحث في أصول التنمية الأولى منذ التجارب المبكرة التي قام بها الإنسان الأول لإدراك التغيرات التي تحصل من حوله، وقد ارتبط ذلك بالتجارب الحية والتأمل في الاختلافات التي تحصل في الموجودات كفصول العام، والنبات، والإنسان، والحيوان. أكدت تلك التغيرات أن هذا العالم في حركة غير متوقفة وفي تغير مستمر، وقد أدت هذه الملاحظات والتأملات إلى ظهور نقاش فلسفي حول ماهية الأشياء، وطبيعة المتغيرات التي تحدث فيها. التنمية فلسفياً هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل. التنمية اصطلاحاً: "هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية"، واقتصادياً تعرف على أنها "عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام، وتتضمن تسارعاً في النمو الاقتصادي، وتقليلاً في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر".

إنّ التنمية "هي العملية التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة بعضهم الآخر في الوقت نفسه، والمجتمع نفسه، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة". أما بالنسبة للتنمية عند هيئة الأمم المتحدة، فهناك تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ينص على: "أنّ التنمية هي العمليات التي بمقتضاها تُوجّه الجهود لكلّ من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية؛ لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدّمها بأفضل ما يمكن". أما بالنسبة للتنمية عند الفلاسفة والإغريق: كان فلاسفة اليونان هم أول من ساهم في إظهار هذا الموضوع في ثقافة أوروبا، ومنهم كان:

- هرقليطس، الذي قال في فلسفته أموراً عن التغيير، وأوضح أنّ العالم في تطوّر وتغير دائمين، وله مقولة شهيرة: "إنك لا تستطيع أن تنزل في نفس النهر مرتين". وأوضح أن كل أمر يتكون من متعاكسات (متقابلات)، وينتج بذلك التوتّر الداخلي، أي للصراع.



- أرسطو تحدّث عن التغيّر من جانب آخر، فأوضح طبيعة الدولة في كتاب السياسة بوجود نظام في الكائن العضوي ينتقل من فترةٍ إلى أخرى؛ يبدأ بالولادة، فالنضج، وأخيراً الاضمحلال، والموت .
- أما بالنسبة للعرب ففي القرن الرابع عشر قال ابن خلدون: "واعلم أنّ اختلاف الأجيال إنما هو باختلاف نحلهم من المعاش، فإنّ اجتماعهم في أحوالهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري من قبل الحاجي والكمالي، وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوة والذخيرة إنّما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصل بُلغة العيش من غير مزيد للعجز عمّا وراء ذلك، ثم إذا اتّسعت أموال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفاهيّة دعاهم ذلك إلى السكون والدعة . "خلاصة إنّ أهم أشكال التنمية هي التنمية البشريّة للإنسان وبالإنسان، للإنسان لنفسه الفاعلة ومعارفه المتغيّرة والمتجدّدة، وقدراته الماهرة، وعقله الذكي والفطن.

❖ **مفهوم الريف:** تختلف الآراء حول تعريف الريف حيث أن تحديد مفهومه يواجه العديد من الصعوبات، إذ يصعب تحديد أين ينتهي الريف لتبدأ المدينة ؟ وهل يمكن اعتبار كل مزارع ريفي؟

لعل من أهم المعايير لتحديد الريف هي:

- معيار عدد السكان: هذا المعيار يختلف من دولة الى أخرى حسب عدد السكان. في سوريا كل تجمع سكاني يبلغ 20 ألف نسمة فأكثر يعتبر مجتمعاً حضرياً، وماعدا ذلك فهي مجتمعات ريفية.
- معيار طبيعة النشاط الممارس: المهنة السائدة في المجتمع هي التي تحدد نوع المجتمع ومعاشه على حد تعبير الاجتماعي (ابن خلدون). فالمجتمع الريفي في هذه الحالة هو المجتمع الذي يعتمد غالبية سكانه (80%) على الزراعة في معيشتهم . أما المدينة فيشتغل (80%) من سكانها في قطاع الصناعة والتجارة والخدمات.
- المعيار المورفولوجي: أي الشكل الخارجي، كشكل الأبنية ومدى توفر الهياكل الإدارية وغيرها.
- المعيار الإداري: أي مراكز المدن والمناطق والقرى , اضافة الى وجود حد أدنى من التجهيزات الاجتماعية والتربوية و المستشفيات...الخ.
- مؤشر التنمية الريفية: يضم هذا المؤشر , مؤشر التنمية الاجتماعية ومؤشر التنمية الاقتصادية, وهو المتوسط الحسابي لهما.



- مؤشر التنمية البشرية: يضم المؤشرات الخاصة بالصحة والتربية والبيئة.
- مؤشر التنمية الريفية المدعم: ويضم مؤشر التنمية الريفية ومؤشر التنمية البشرية ومؤشر مشاركة المرأة الريفية.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE الريف بأنه: "منطقة تضم مجموعة من السكان، الأراضي، والموارد الأخرى للريف والمراكز الصغيرة للسكان والمتواجدة خارج التأثير الاقتصادي المباشر لمراكز المدن". كما تقوم المنظمة على تمييز ثلاثة نطاقات ضمن المناطق الريفية، وهي:

- النطاق الجغرافي: وهو جزء من فضاء محدد بعناصر جغرافية مثل الجبال، الوديان، والمنحدرات.
 - النطاق المؤسسي: هو نتيجة تقسيم إداري يتمثل في تقسيمات إدارية داخل الوطن الواحد مثل: المناطق، النواحي، البلديات وغيرها.
 - النطاق ذو محور تنموي معين: وهو نطاق محدد لتطوير نشاط معين، يسمح بتنفيذ مشاريع بمقتضى وجود موارد ملائمة، كالزراعة، السياحة، الصناعة، المناجم وغيرها.
 - النطاق الجدير بالإدراك: وهو فضاء يشعر سكانه بالانتماء إليه بمقتضى العادات والتقاليد والثقافة والتاريخ المشترك.
 - النطاق المناسب: هو ذلك النطاق الذي يجمع النطاقات الأربعة المذكورة أعلاه وهو الحلقة الأفضل لتجسيد التنمية المحلية.
- مما سبق نستنتج أن مصطلح الريف يترجم أساساً خصائص مرتبطة بالوضعية الجغرافية وبحجم التجمعات، فالفضاء الريفي تتواجد فيه التجمعات بأبعاد صغيرة وبكثافة سكانية قليلة. وهو كل مايتعلق بالأرض بعيداً عن المدن الكبرى.

❖ **الاستدامة:** تعني الاستدامة في مفردات التنمية النمو المسؤول، أي النمو الذي يتحقق عندما يتم توفيق الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس. أي تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.

ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" على الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية، البيئية، الجينوم، المعلوماتية، ... وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم، وأيضاً لكي يكون لدينا الوعي بمفهوم هذه المصطلحات ولا يكون عندنا لبس أو خلط



للأمور؛ فالتعريفات للمصطلحات تأخذ منحنيات وتفسيرات وتأويلات مختلفة طبقاً لطبيعة البلد وثقافته، ولوجهة نظر واضع المصطلح، وأيضاً لوجهة نظر المفسر للمصطلح، إنَّ ذلك يخلق قدراً من الغموض والالتباس في معني المصطلح ليس فقط لدى العامة ولكن لدى المتخصصين أنفسهم.

وجدير بالذكر، أنه قبل تداول استخدام مفهوم "التنمية المستدامة" في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم، كان المفهوم السائد هو "التنمية" بمعناها التقليدي، وقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها - وليس لاستعمارها لسنوات طويلة - ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.

وأما من وجهة نظر المنظمات الدولية، فقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وقد صنف التعاريف التي قيلت بشأن التنمية المستدامة إلى صنفين، هما:
الصنف الأول: تعاريف مختصرة:

سُميت هذه التعاريف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وفي الحقيقة أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها:
- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.
الصنف الثاني: تعاريف أكثر شمولاً، ومنها:

- وفقاً لأحد التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبّي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي



والمسؤولية الاجتماعية

- فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.
- وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها".
- وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩) كما يلي :

“التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.”

يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي ”مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع“، حيث تُمكن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها إلا أنّ التأكيد على البعد البيئي في فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة، إنّما يرجع إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلويث للبيئة، ومن ثمّ تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة

وجديرٌ بالذكر أيضاً، أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق التنمية المستدامة، فالاعتبارات البيئية التي



يشملها قرار ما لا تمثل – بالضرورة – تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، فإن السياسات الزراعية والتي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية بهدف تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى البعيد، كما أن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد من شأنها أن تخدم الأهداف البيئية. كما أنها ترى أن تلك التنمية وخاصة في مجال الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الثروة الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية، وكذلك الحيوانية من أي أضرار قد تلحق بها، ولا تضر بالبيئة، كما وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتقنية، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع.



النمو والتنمية

كلمة النمو والتنمية كلمتان مترابطتان، وتستخدمان جنباً إلى جنب، ويختلف النمو عن التنمية ولكن كل منهما يعتمد على الآخر؛ لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وهما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، ويشكلان الجزء الأكبر في حياتنا.

النمو

النمو هو تغير في الجوانب المادية، ويعتبر عملية خلوية تتوقف في مرحلة الاكتفاء منه، ويعد جزءاً من التنمية، وله نوعان كمي ونوعي ويمكن قياسه بدقة، ويوجد هناك نمو بشري، ونمو اقتصادي وأنواع أخرى من النمو، تقوم على المبدأ ذاته.

- النمو البشري: يستند النمو البشري على الأحداث البيولوجية التي تسببه لك، ومنها أن ينمو الجسد بشكل طبيعي في المراحل المبكرة من حياتك.
- النمو الاقتصادي: هو مفهوم يعبر عن الزيادة في مستوى البلاد الحقيقي من الناتج القومي التي يمكن أن تسببها الزيادة في نوعية الموارد، أو الزيادة في كميتها، والتحسينات التكنولوجية، أو يعبر عن الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات المختلفة، ويمكن قياسه من خلال الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة.

التنمية

تشمل التنمية تطوير أشياء كثيرة، يظهر من قبل التحسين النوعي من الظروف، وتطوير عمليات معينة لتلبية الاحتياجات العامة.

- التنمية البشرية: هي نتاج للنمو النفسي والاجتماعي، وتأكيد العوامل البيئية والسلوكية للفرد، ويعبر عنها بمرحلة النضج.
- التنمية الاقتصادية: هي زيادة مستويات المعيشة، وتحسين احتياجات احترام الذات والتحرر من الظلم، وهو مفهوم معياري، يهدف إلى تطوير وتحسين الظروف المعيشية لزيادة النمو الاقتصادي، وتقاس من خلال معرفة معدلات القراءة والكتابة، والعوامل التي تؤثر على الإنتاجية في دولة ما.

فروقات رئيسة بين النمو والتنمية النمو:

1. النمو هو تغير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع.



2. النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكلي وتقدم وظيفي.
3. النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن ، ولكن التنمية تبقى مستمرة.
4. النمو هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح .
5. يوجد أنواع كمية ونوعية للنمو، ولكن التنمية لا يوجد لها .
6. يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو، بينما لا يمكن قياس التنمية بدقة .
7. وجود خطة مبرمجة: التنمية عبارة عن خطة أو نهج أو أسلوب محدد أو برنامج تعتمد عليه السلطة او الجهة المسؤولة عن عملية التنمية لتأمين حياة أفضل لمواطنيها سواء في المستقبل القريب أو البعيد ، أما النمو فيحصل التطور دون خطة مبرمجة ومحددة ومقررة.
8. إن التنمية عمل اداري مقصود أي برنامج وضعناه ونعرف الى اين يصل ويهدف للوصول ويحقق نتائج محددة، بينما في النمو تحدث الامور بشكل تلقائي ونتائج غير معروفة وغير محددة مسبقاً.
9. ان التنمية عبارة عن اسلوب عمل أو نهج واعى معروف النتائج يتناول كل جوانب حياة المواطنين وذلك لرفع عملية التطور للوصول الى حياة أفضل أما النمو قد يحسن او يفيد في جانب من جوانب حياة المواطنين أو أكثر.
10. إن التنمية عملية توازن واعى وحكيم و مدروس ومعروف سلفاً بين مختلف نواحي الحياة مع إعطاء أولويات لبعض المشاريع عن غيرها، أما النمو ليس من الضرورة وجود هذا التوازن في نواحي الحياة للمواطن.
11. إن التنمية تشير وتتعرض لظروف الدول المتخلفة بينما النمو يشير إلى واقع وظروف الدول المتقدمة.
12. إن التنمية تقتضي تغيرات في الجوانب الكمية بالمجتمع إضافة إلى إجراء تعديلات بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم، أما النمو هو زيادة في أحد هذه الكميات في المجتمع.
13. إن النمو تغير كمي أساساً، أما التنمية هي تغير كمي يقتضي تعديلاً كيفياً في طبيعة الاقتصاد.
14. وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضهما البعض، لكن النمو قد يحدث على الرغم من عدم وجود التنمية، ومن الممكن أن يحدث تنمية دون وجود النمو، ولكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل ويحقق أهدافه، النمو والتنمية هي ليست نفسها ولكن للوصول إليهما معاً ، يجب تحديد الأهداف، وإنجازها بوجود الإرادة فهاتان العمليتان تسيران جنباً إلى جنب .

التيارات في التنمية:



التيار التاريخي و التيار البنيوي:

ماهي رؤية التيار التاريخي للتنمية؟

1. يعتقدون ان التنمية ستمر بمراحل إلزامية أي لابد لأي مجتمع ينمو من أن يجتاز هذه المراحل جميعا : مجتمع همجي, مجتمع رعي, مجتمع المرحلة الزراعية, المرحلة الزراعية و الصناعية, المرحلة الزراعية والصناعية والتجارية.
2. يقول التيار التاريخي أنه لبناء التقدم و إحراز التنمية لابد للدول المتخلفة من تقليد التجربة الرأسمالية وبذلك لابد من الاعتماد على الدول المتطورة والمتقدمة للاستفادة من تجربتها و أسلوبها.
3. ينصحون باتباع أسلوب الدول المتقدمة أو الدول التي تقدمت بتأمين العناصر والمواد الأولية والموارد التي اعتمدت عليها للتطور والتقدم.
4. ينصح بتقليد الدول المتقدمة في مجالي الانتاج والاستهلاك.
5. ينصح بتقليد النهضة الفكرية والاجتماعية التي مرت بها أوروبا إذ يقولون أن العمل في الانتاج الزراعي لا يكفي وحده لنهضة وتقدم المجتمع بل يجب تغيير العادات والتقاليد والقيم والى ماغيره لإنجاز هذا التقدم.
6. إن التنمية بهذا المعنى تطور كمي بأساسها أي هي نمو ويقولون ان العنصر الحاسم والأساسي في إحراز التنمية هو رأس المال ويعتبرونه العمود الفقري في عملية التنمية لكن وبنفس الوقت يقولون أن رأس المال وحده لا يحقق التنمية.
7. من المهم اتباع سياسة التصنيع من أجل التصدية والاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية.
8. ينصحون المجتمعات المتخلفة بالحفاظ على الطبقات السائدة وعلاقاتها القائمة وهذا يقتضي عدم إحداث أي تغييرات أو ثورات أو تغيير في هذه المجتمعات لأنها ستؤدي إلى إرباك ومشاكل والدول المتطورة تتطور بالاعتماد على نفسها دون اللجوء الى ثورات وحروب داخلية.

ماهي رؤية التيار البنيوي في التنمية؟

1. التخلي عن كل ماهو قائم وعن الأسلوب المتبع وهدم البنى الاقتصادية المتخلفة في المجتمع.
2. التنمية هي عملية بناء بنى اقتصادية جديدة وإجراء تغيير حقيقي للهياكل الاقتصادية وطرح رؤى وأسلوب عمل جديد وفلسفة جديدة.
3. إن هذا التيار يقول بضرورة تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك المتبعين في هذا المجتمع بما يتناسب مع الخطط والبرامج والطموحات.
4. رؤيتهم لعملية التنمية على أنها عملية شمولية وكاملة وتكاملية متكاملة للتقدم في أي قطاع بحيث يؤثر على القطاع الاخر أي لا يكفي التركيز على جانب معين.



5. العامل الاساسي لمحور عملية التنمية هو الانسان على عكس التيار التاريخي الذي قال أن أساس التنمية هو رأس المال ويرى أن تنمية الإنسان شرط أساس لتحقيق التطور.
 6. عملية التنمية تعتمد على الذات والنفس على عكس التيار التاريخي الذي يقول ان عملية التنمية تعتمد على المساعدات الخارجية. فيرى التيار البنيوي أن التنمية تعتمد على الامكانيات المتوفرة ووضع خطط مناسبة وهم لا ينفون إمكانية الاستفادة من مصادر خارجية ولكن بشروط تناسبنا.
 7. عملية التنمية عملية سياسية تهدف إلى إقامة علاقات إنتاج سليمة وتحقيق عدالة اجتماعية وهي بعكس التيار التاريخي الذي يعمل للحفاظ على طبقات وعلاقات سائدة
- أبعاد التنمية:**

بما أن التنمية مفهوم موسع وشامل، فهناك عدة أبعاد للعملية التنموية، تتمثل فيما يلي:

- أ- **البعد المادي:** ونقصد بالبعد المادي للتنمية ضرورة التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، ابتداءً من تحقيق التراكم الرأسمالي الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل من خلال الانتقال من صناعة متخلفة إلى صناعة أكثر تقدماً وحدثاً، وذلك بغية تحقيق قيم مضافة جديدة تدعم الإنتاج السلعي، وتساعد على تطوير السوق المحلية وتوسيعها.
- ب- **البعد الاجتماعي:** يتضمن البعد الاجتماعي مختلف النواحي الإنسانية، مثل مكافحة الفقر وإشباع الحاجات البشرية المتعددة، ومراعاة عدالة أكبر في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، إلى جانب الاهتمام بكل ما من شأنه أن يساهم في تحسين وترقية مستوى معيشة الإنسان.
- ت- **البعد السياسي:** يتوافق البعد السياسي للعملية التنموية مع مفهوم التنمية المستقلة التي تعني اعتماد المجتمع على نفسه عن طريق تطوير قدراته، وإعطاء أولوية أكبر لتعبئة المدخرات المحلية وبناء قاعدة عملية وتكنولوجية وطنية تساهم في تفعيل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف ضمان تحرر واستقلالية العملية التنموية من التبعية للدول المتقدمة والمنظمات والهيئات الدولية المختصة.
- ج- **البعد الدولي:** يشير البعد الدولي للعملية التنموية إلى ضرورة التنسيق والتعاون الدولي لتحقيق الأهداف التنموية في العالم دون المساس بسيادة واستقلالية الدول النامية، ويتم التنسيق والتعاون بين مختلف الدول والهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي أصبحت تلعب دوراً محورياً في مجال التنمية، وخاصة مع بداية الألفية الثالثة. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن المجتمع الدولي بمختلف مكوناته قد صاغ سنة 2000 ما يسمى بالأهداف التنموية للألفية حيث التعاون بين مختلف المكونات لتحقيق هذه الأهداف.



ح- البعد الحضاري: إن التنمية هي مشروع بناء حضاري تشمل كافة النواحي والمجالات، وترتقي بالمجتمع والإنسان إلى محيط جديد يلبي الاحتياجات والرغبات البشرية، وتتحقق من خلاله جودة الحياة عن طريق تعزيز القدرات الإنسانية، وتوسيع الحريات.

أهداف التنمية:

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية. ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية فيما يلي :

أولاً- زيادة الدخل القومي الحقيقي: الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول. فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول، وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة، إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجياً على جميع المشكلات التي تعاني منها الدول النامية حالياً، خاصة إذا ما تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية. إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والامكانيات المادية والتكنولوجية الملزمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً، كلما اضطرت الدولة إلى العمل، على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية. ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضاً بإمكانات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

ثانياً- رفع مستوى المعيشة: وتسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، وإن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هو أيضاً وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة. ففي معظم دول العالم الثالث، هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات السكان. علماً أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد، وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

ثالثاً- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفاً من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية. فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض



الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضاً من اختلالات في توزيع الدخل والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر، وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقمًا كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.

رابعاً-التوسع في الهيكل الإنتاجي: يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي، وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية. كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة، إن أمكن ذلك، من أجل أن تمتد هذه الصناعات للاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة.



سوسيولوجية التنمية الريفية

تمثل هذه المحاضرة محاولة الهدف من ورائها تلمس بعض الاسس النظرية لتنمية المجتمعات المحلية وتشتمل على ثلاثة عناصر : أولها أهداف التنمية للمجتمعات المحلية الريفية ومتطلباتها , وثانيها: أهم الأسس والمعايير السوسيولوجية في التنمية , وثالثها معوقات تنمية المجتمعات المحلية الريفية وتحدياتها.

أولاً: أهداف تنمية المجتمعات المحلية الريفية ومتطلباتها:

استحوذت قضية التنمية الريفية على اهتمام الباحثين والعلماء على اختلاف انتماءاتهم العلمية والايديولوجية, ولايزال هذا الاهتمام يتعاضم يوماً بعد يوم, وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية, وظهرت الحاجة الماسة الى تنمية المجتمعات المحلية , ووضع استراتيجية للتنمية الريفية, تمكن المجتمعات المحلية الريفية من اجتياز مرحلة التخلف والركود, والانطلاق إلى مرحلة النمو. ولقد اندفعت بلدان العالم الثالث في هذا السبيل , واتخذت أساليب وطرقاً متباينة, على أمل الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المبتغاة والتي تتمثل في الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المحلي الريفي .

هذا فضلاً عن أن التنمية الريفية المتكاملة, أصبحت في الآونة الأخيرة , محل إهتمام استراتيجيات التنمية في معظم بلدان العالم الثالث , كماتعددت المفاهيم والاتجاهات حول دراسة وتخطيط وأهداف التنمية الريفية. ولكن بالرغم من تباين المنطلقات الفكرية حول مفهوم التنمية الريفية, إلا أن جميع المشتغلين في مجال التنمية الريفية, ينفون تحت راية واحدة, وعلى أرض واحدة متفقين على أن التنمية الريفية المتكاملة هي المدخل الفعال لتنمية القرية, وأنها السبيل الصحيح إلى النهوض بالمجتمع الريفي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لما تلعبه من دور هام في هذا الميدان, ولما تحققه من أهداف يستلزم تحقيقها توفير العديد من المتطلبات الاساسية. وتتحدد أهداف التنمية الريفية ومتطلباتها فيما يلي:

1. وضع خطة انمائية متكاملة لتنمية المجتمع الريفي: تستهدف برامج التنمية الريفية وضع خطة انمائية متكاملة , تكفل تطوير وتنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتتسم بالواقعية وتصاغ في حدود الامكانيات المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة في المجتمع, وتشتمل هذه الخطة على عناصر اقتصادية, باعتبار أن القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة, من أهم القطاعات في المجتمع المحلي عامة والريفي خاصة. وتتحدد الجوانب الاقتصادية الريفية



التي يجب ان تكون موضع اهتمام واضعي الخطة في الصناعات الريفية والثروة الحيوانية والتجارة ومشروعات البنية الاساسية و الخدمات المختلفة. ولاشك ان افتقار التنمية الريفية إلى عناصرها الاساسية, أو ضعف هذه العناصر يؤدي إلى تحقيق نوع من النمو الجزئي وليس التنمية, حيث أظهر التركيز على الجانب التكنولوجي وعلى التنمية الزراعية, مع إهمال الجوانب المتصلة برفاهية المجتمع . ان الاستثمار في أصناف المحاصيل مرتفعة الغلة, وفي تنمية الثروة الحيوانية وإقامة السدود الكبيرة قد حقق معدلاً مرتفعاً من النمو الزراعي, ولكنه بالرغم من ذلك أدى إلى ظهور القلق الاجتماعي, والشعور بخيبة الامل بين سكان الريف الفقراء, نظراً لارتفاع قيمة الارض وارتفاع القيمة الايجارية , مما يزيد من ثراء اغنياء المزارعين , ويزيد من ضائقة فقراء الفلاحين المعدمين. إن معدلات النمو في الزراعة و في إجمالي الناتج القومي للدولة بأكملها, سواء من حيث المجموع أو نصيب الفرد تحجب اختلافات كبيرة بين دخول الفقراء والأغنياء في الريف. كما تحجب اختلافات أكبر من ذلك فيما يتعلق بمعدل زيادة نصيب الفرد من الدخل بين هاتين الفئتين. وهذه المعدلات لاتوضح لنا الفائدة الحقيقية التي حققتها مجموعات الدخل من هذا النمو. لذلك كان النمو الزراعي شرطاً للتنمية الشاملة للمجتمع المحلي الريفي, ولكنه لم يكن الشرط الوحيد.

2. إحداث التغير البنائي الوظيفي في كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي: يتفق المشتغلون في مجال تنمية المجتمعات الريفية, على أن برامج التنمية الريفية تستهدف في المقام الاول تغيير المجتمع المراد تنميته تغييراً بنائياً ووظيفياً, يتمثل في تغيير الأنساق الاجتماعية والنظم و العلاقات الاجتماعية مثل تغيير النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي والقيمي والاداري, والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين الافراد في إطار المجتمع. هذا بالإضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع من خلال تغيير سلوك الأفراد واتجاهاتهم وغرس قيم جديدة في نفوسهم. ويتحقق هذا التغيير من خلال التعليم وتنشئة الأفراد والإقناع. وهذا إن دل على شيء, فإنما يدل على أن التنمية الريفية ليست إجراءات إصلاحية, ولكنها عمليات ديناميكية بقصد التغيير الحضاري المخطط والمقصود.

3. تمكين المجتمع المحلي الريفي من الاندماج في حياة المجتمع القومي الكبير: إن الهدف من ذلك هو أن تشارك المجتمعات المحلية في التقدم القومي بأقصى قدر مستطاع. ولذا لايمكننا أن نتصور برنامجاً للتنمية القومية يتجاهل المجتمعات المحلية . حيث ترتبط برامج التنمية المحلية بالتنمية القومية التي تستهدف تحسين الظروف الاقتصادية والمعيشية, وتغييرها عبر فترات زمنية محددة, حيث ينظر إلى التنمية المحلية وخاصة الريفية بإعتبارها المنهج والوسيلة التي من خلالها تتدعم العلاقات بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي.



4. تدريب القادة المحليين والريفيين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية: إن هناك اتجاهاً واضحاً في مجال التنمية الريفية مؤداه : أن التنمية المحلية بصفة عامة , والتنمية الريفية بصفة خاصة تهدف إلى خلق وإكتشاف القادة المحليين الذين يكونون بمثابة قنوات الاتصال بين المسؤولين وأهالي القرية, كما تهدف إلى تدريب المواطنين في المجتمعات المحلية على ممارسة الديمقراطية, وذلك من خلال اشتراك الاهالي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشئون مجتمعهم, وفي تخطيط وتنفيذ برامج تنمية مجتمعهم المحلي. ولاشك أن تعميق الممارسة الديمقراطية ومشاركة القرويين في الامور السياسية و الاجتماعية يعتبر هدفاً من أهداف التنمية الريفية , لا يقل شأناً عن الغايات المادية الملموسة التي ترنو التنمية المحلية إلى تحقيقها, ذلك لأن الممارسة الديمقراطية تساعد على تفجير الطاقات الكامنة في نفوس الأفراد, وتجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس.

5. دعم الحركة التشاركية و تشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية, وذلك لما تلعبه الحركة التعاونية من دور هام في تدعيم موقف المواطن الريفي ومساندته في مختلف المواقف الحياتية. وأهمية التنمية المحلية في دعم الالتحام المتزايد بين الأهالي للعمل معاً, من أجل تحديد حاجاتهم, والبحث عن طرق ووسائل مقابلتها وإشباعها, واتخاذ القرارات والمشاركة في المسؤوليات والعمل بكفاءة وفاعلية للوصول إلى مستويات عليا من الرضا واشباع الحاجات, والتغلب على المشكلات . ولاشك أن المجتمع يكون قادراً من خلال التشارك والمشروعات والتنظيمات التعاونية على تعبئة جهود أفراداه نحو تحقيق الغايات المجتمعية.

6. النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع: تمثل المرأة نصف المجتمع, وهي المسؤولة عن رعاية جميع أفراد الأسرة, كما تتوقف سعادة الأسرة ورفاهيتها على المرأة, حيث هي المسؤولة عن إدارة شؤون الأسرة. وبالرغم من هذا الدور البارز والمسؤوليات الجسام التي تضطلع بها المرأة, فقد ظلت المرأة في المجتمع الريفي, تعاني ردىاً طويلاً من الزمن من التخلف, والإهمال, وظلت قابعة في المنزل, لاتمارس أي نشاط سوى الوقوف إلى جانب زوجها ومساعدته في بعض الأعمال الزراعية. و تهدف برامج التنمية الريفية إلى النهوض بالمرأة الريفية وتعليمها وتنقيفها ومحو أميتها, حتى تشارك الرجل في مختلف نواحي الحياة, وحتى تكون قادرة على تنشئة الأبناء وتربيتهم تربية تستند إلى العلم. ويجب على كافة الوسائل الاعلامية أن تهتم بتطوير وتنقيف المرأة الريفية. كما ينبغي نشر البرامج التنموية وتدريب المرأة على العديد من المهارات التي تفيدها في مجال حياتها الاسرية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تعميق فكرة التعاون بين الذكور والإناث في المجتمع الريفي من خلال تحقيق فكرة المساواة بين الولد



والبنات، والتخلص من القيم البالية التي ميزت بين الجنسين مما نتج عنه تخلف المرأة وعدم قدرتها على مواجهة الحياة الحديثة بسبب شعورها بالدونية التي حالت بينها وبين إدراك كل متغيرات العصر .

ثانياً: الأسس والمعايير السوسولوجية في التنمية الشاملة للمجتمع المحلي:

تمثل التنمية الريفية المدخل الصحيح والفعال للتنمية القومية، ذلك لأن هناك ارتباطاً عضوياً بين المجتمع القروي الصغير والمجتمع القومي الكبير، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به. هذا فضلاً عن أن جذور التنمية القومية وأصولها تبدأ عادة من تراب الواقع الريفي. ولكي تحقق برامج التنمية الريفية أهدافها المبتغاه، فلا بد أن يضع المسؤولون عن تصميم البرامج الانمائية الريفية وتخطيطها في اعتبارهم مجموعة من الأسس والمعايير السوسولوجية التي تكون بمثابة شروط ينبغي توافرها وأخذها في الاعتبار في عملية التنمية الريفية. وتتمثل هذه المعايير والشروط العامة التي تصطبغ بصبغة سوسولوجية فيما يلي:

1. ضرورة أن تأتي المبادرة والدافعية إلى التنمية الريفية من داخل عقول المواطنين الريفيين: يجب أن تأتي مبادرة التنمية والتطور من المحليين أنفسهم، وأن ينبع الدافع الأساسي للنمو من داخل عقولهم. حيث أن لدى سكان المجتمعات الريفية قدرة غير محدودة على تشكيل حياة جديدة لأنفسهم، إذا أتيحت لهم المساعدة المناسبة من قبل أجهزة الدولة المعنية بتطوير المجتمع، تلك الأجهزة التي يجب أن تضطلع بمسؤولية تحريك الدافع إلى التنمية وإثارة في نفوس سكان المجتمعات الريفية. ولاشك أن تحريك الدوافع الانسانية عند الريفيين من خلال القنوات السليمة، يعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو السريع، حيث دلت نتائج الدراسات الريفية على أن الريفيين يشعرون بالاحتياجات بشكل عام داخل قراهم، أي أن تحولها إلى احتياجات محددة، وأن نترجمها إلى واقع سلوكي ملموس ومثمر، بدلاً من كونها احتياجات عامة غير محددة. كما يجب أن يعبر عن هذه الاحتياجات أيضاً بلغة محددة يفهمها الناس من خلال برامج تنموية ملموسة، توجه مسار الحوافز الكامنة في نفوس السكان، ويهيئ السكان المراد تطويرهم لتقبل التغيير، ويمكنهم من الاستعداد لهذا التطوير، حيث أن استعداد أفراد المجتمع للتطوير يعد من الركائز الأساسية في التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة. فالجزء الأكبر من المشكلات التي يواجهها برنامج التنمية المحلية الريفية ينجم عن دفع مجتمع ما إلى فعل شيء لم يستعد بعد لفعله. ففي حال غياب الدافع الإنساني إلى التنمية، سوف لن يظهر أفراد المجتمع حماسهم لأي جديد يهدف لتنمية مجتمعهم. وسوف لا يرغبون أيضاً في المخاطرة، وسيتميز سلوكهم بالحذر



والخوف من الفشل الذي يعد من العوامل التي يبدو أنها تكمن وراء مقاومة أفراد المجتمع المحلي للتجديد والتنمية في المجتمعات المحلية الريفية .
فليس من السهل أن نجعل الريفيين يقبلون التجديدات والتكنولوجيا الحديثة مثلاً ويستخدمونها عن طيب خاطر وذلك لأن كل جديد بالنسبة للريفي ينطوي على المخاوف ويشعره بعدم الأمان , هذا من ناحية , ومن ناحية أخرى فإن الأساليب والحياة التقليدية تمثل أشياء لها مكانة عزيزة في النفوس , ولا يجب المساس بها . إن الأساليب الجديدة في العمل والتفكير دائماً ماتخلق شعوراً نفسياً بعدم الأمان , فالتغيير يؤدي بصورة آلية الى الاحساس بعدم الأمان بالنسبة لما يحدث وما يتوقع حدوثه . هذا فضلاً عن أن الناس يعتبرون الأساليب التقليدية التي مارسها الاجداد لقرون طويلة طرقاً لها مكانة في النفوس , كما يعتبرون ما يعتقدون أنه حق أمراً مسلماً به مثل الهواء الذي يتنفسونه .

ولكن بالرغم من ذلك , فإنه من الممكن تغيير هذا الاتجاه من خلال الأساليب الجماعية في التغيير والتجديد , فإن التغييرات التي تأتي عن طريق جماعات تحدث بسهولة , وتتميز بفعالية أكبر في التغلب على المقاومة , فالجماعة تميل إلى التغيير بدرجة أكبر من الفرد , لأنه عندما تقرر الجماعة فعل شيء جديد , يكون هناك شعور بالأمان يتغلب على الخوف من الفشل الذي يتولد مع قبول أي شيء جديد .

2. ضرورة إيقاظ الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع الريفي باعتباره من الركائز الأساسية في اتجاه برامج التنمية الريفية: مثلاً أن يتخذ برنامج التنمية الريفية من القرية الوحدة الأساسية للتنمية , باعتباره الوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة . ومن هنا يكون من الضروري إيقاظ الوعي الاجتماعي والروح الاجتماعية التي بدونها تصبح عملية تعبئة جهود أفراد المجتمع أمراً مستحيلاً . وهذا يعني أن الوعي الاجتماعي يعد من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الشاملة للمجتمع المحلي بصفة عامة و التنمية الريفية بصفة خاصة .
غير أن هناك أمرين وقفنا في طريق الوعي الاجتماعي: أولهما: مستوى الكفاف الذي يعيش فيه أفراد المجتمع , والذي جعلهم غارقين في مشكلات وضروريات الحياة اليومية , لدرجة أن الوعي الاجتماعي ظل غائباً أو يغط في سبات عميق . ذلك لأن الشخص الذي يعيش في مستوى الكفاف , أو يحرم من كثير من احتياجاته , يظهر ميلاً إلى نقص الروح الاجتماعية وضعف تماسك الجماعة . وفي بعض الحالات عندما يكون الفرد يعيش في حالة تقرب من الموت جوعاً فإنه يترافق مع نقص وضعف في الوعي الاجتماعي , ولا يمكن أن نتوقع أن يكون لدى الأفراد دوافع عالية أو مشاعر جماعية قوية . وثانيهما: العوامل الجغرافية , حيث تبين أن التوزيع الجغرافي كان معادياً لنمو الوعي الاجتماعي . ففي حال كانت المسافة بين المجتمعات المحلية أو القرى مثلاً كبيرة جداً لدرجة أن الناس كانوا لا يجتمعون معاً من أجل عمل مشترك إلا نادراً . أو في حال



كانت بعض المجتمعات المحلية تعاني من عدم وجود مراكز أو أماكن للاجتماع فهذا في المقابل سيضعف من فرص اجتماع افراد المجتمع من أجل برنامج او عمل تنموي.

3. الحكم المحلي واللامركزية والمشاركة الشعبية:

وهي قضية محورية لا يمكن لانطلاق الطاقات الكامنة، ولا اشتعال روح المنافسة الحميدة، وتوفير الحرية وتوسيع فرص الاختيار أمام المجتمعات المحلية الريفية والحضرية أن تنطلق بدونها لنواجه بها، تحديات التنمية. وعلى علماء الاجتماع الريفي أن ينبهوا، يعلموا، يحثوا بل حتى وينشطوا من أجل النهوض بالحكم المحلي في ظل الإدارة المركزية للدولة بطبيعة الحال. والمثل في ذلك ما اتخذته الدولة وأجهزتها بالفعل في نطاق برامج وسياسة التحرر الاقتصادي التي كان لابد منها للإصلاح الاقتصادي. وما الحكم المحلي واللامركزية والمشاركة الشعبية إلا الصورة الاجتماعية للإصلاح الاجتماعي التي يجب أن تقترن بالإصلاح الاقتصادي وإلا فلن ينجح الأخير.

تتحطم الكثير من مشروعات وبرامج التنمية على صخرة البيروقراطية القابعة على سلم الهرم التدريجي المركزي المرتفع الممتد من المدن الكبرى إلى المحافظات إلى المراكز إلى القرى. التجميع التدريجي للإدارات نزولا من الوزارات التنفيذية إلى الوحدات المحلية القروية، والتغيرات المؤسسية الهيكلية والتنظيمية والتشريعية، وتوزيع المخصصات المالية للمحليات وزيادتها النسبية مع زيادة مصاحبة لاختصاصاتها ومهامها، تمثل وغيرها ما يمكن أن يقترحه الاجتماعيون الريفيون لتحقيق اللامركزية والحكم المحلي والمشاركة الشعبية.

4. ضرورة دراسة القيم المجتمعية واتجاهات افراد المجتمع عند التخطيط للتنمية الريفية: إن من الاسس الضرورية لنجاح اي برنامج للتنمية الريفية للمجتمعات المحلية، أن يتم تقدير صحيح ودقيق لاتجاهات وقيم وتطلعات الافراد في كل مجتمع يراد تنميته وتطويره. وذلك لان مثل هذه الدراسة لاتقل أهمية عن الدراسة التي يقوم بها المخططون للتعرف على الموارد الاقتصادية والطبيعية للمجتمع. حيث أن تجاهل النسق القيمي والاتجاهات والمعتقدات يؤدي صعوبة نجاح البرنامج التنموي. كما أننا عندما ندرس النسق القيمي والاتجاهات السائدة في المجتمع، فإننا نستطيع تطويع هذه الامكانات الثقافية لخلق الحوافز والدوافع التي تحث أفراد المجتمع على الكفاح والعمل الدائب من أجل تنمية مجتمعهم وتطويره اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وبعبارة أخرى فإن التغلب على مشكلة تخلف المجتمع المحلي، يكمن في احداث التغير السريع في قيم الناس واتجاهاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتطلعاتهم وأنماطهم السلوكية حتى يمكن تحقيق المستوى المرغوب فيه من التنمية، داخل الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع الريفي.



5. ضرورة النظر إلى التنمية الريفية برؤية تكاملية: إنه من الضروري إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وثقافية حتى يتحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي سريعاً، ذلك لأن النمو الإنساني يأتي نتيجة تفاعل معقد بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسيكولوجية. وإذا تجاهلنا جانباً وركزنا على الآخر، فسيمعني هذا نظرة جزئية للطبيعة الإنسانية والنمو الإنساني، فالتكامل من ضروريات التنمية.

6. ضرورة أخذ الصراعات الاجتماعية القائمة في الاعتبار عند تصميم برامج التنمية الريفية: إن كل تغيير ثقافي حاسم سوف يؤدي إلى إحداث تغيير في النظام الاجتماعي، أي سوف يؤثر في القيم الاجتماعية المتوارثة ومن الممكن أن يضعفها أو أن يستبدلها بطائفة من القيم ومظاهر السلوك الجديدة التي قد لا تتلائم والقيم وأساليب السلوك القديمة. ذلك أن تغيير النظام الاجتماعي تغييراً ديناميكياً سوف يعمل على خلق تنويعات كبيرة من القيم وأساليب السلوك الجديدة التي قد تتعارض هي الأخرى فيما بينها علاوة على تعارضها أصلاً مع القيم المتوارثة. ويؤدي ذلك بدوره إلى خلق صراعات وتعارض بين ممثلي القيم الجديدة، وممثلي القيم المتوارثة، كما يؤدي إلى فقدان وضوح الرؤية أمام مسيرة المجتمع، وخلق حالة من التخبّط، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في المواقف التي تتطلب ذلك.

7. ضرورة توافر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية اللازمة لتحقيق التنمية الريفية: لما كانت برامج التنمية الريفية تستهدف في المقام الأول استغلال الموارد الطبيعية والمادية والبشرية استغلالاً رشيداً، فإنه يصبح من الضروري توافر الإمكانيات التي تمكننا من تنفيذ هذه الأهداف التنموية. فمثلاً إذا أردنا إقامة مصانع أو معامل أو مستشفيات ووحدات اجتماعية، فلا بد من توفر رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء هذه الأهداف، كما لا بد من وجود الأرض التي ستقام عليها هذه المشروعات، كما لا بد من توافر الأفراد الذين سيقومون بالعمل داخل المشروعات، ومن الممكن أن تتوفر كل هذه الإمكانيات من خلال التعاون بين الجهود الأهلية والحكومية.

ثالثاً: معوقات التنمية الريفية للمجتمع المحلي وتحدياتها:

تواجه التنمية الريفية بعض المعوقات والتحديات الاجتماعية والثقافية التي تعمل على تنشيط وتعبئة الاتجاهات والقيم وأنماط السلوك المناهضة لمشروعات التنمية وتحول دون تحقيق الأهداف الانمائية



المبتغاة. وقد تنبع هذه التحديات من داخل البناء الاجتماعي والاطار الثقافي للمجتمع وتعرف بالتحديات البنائية, أو من داخل النماذج التخطيطية وتعرف بالتحديات التخطيطية. ويمكننا أن نتناول فيما يلي بعض هذه المعوقات والتحديات كنماذج للتحديات والمعوقات التي تواجه التنمية الريفية:

1. المعوقات المادية لتخطيط التنمية الريفية: ان معظم البرامج الانمائية لاتجد طريقها الى حيز التنفيذ بدون توفر هذه الامكانيات المالية, حيث أن معظم المجتمعات المحلية في البلدان النامية تطلب مستوى كريماً من الحياة, ويقعدها عنه الفقر, ويحول بينها وبينه العجز المادي, فكثير من الأفراد يطمعون في أنماط من الحياة ويحسون بالحاجة إليها وما يصدهم عنها إلا قلة الوسائل. فالعجز المادي يلغي عملية التغيير الحضاري والتنمية من أساسها, ويحيلها إلى نية طيبة قائمة في الصدر وأمنية جميلة في القلوب.
2. النسق القيمي والاتجاهات السائدة في المجتمع: يمثل النسق القيمي مكوناً رئيسياً من مكونات البناء الاجتماعي, يتفاعل مع بقية عناصر ومكونات البناء يؤثر فيها ويتأثر بها. كما أن القيم تمثل محدداً هاماً من محددات السلوك الإنساني. فقد أثبتت الدراسات أهمية نسق القيم ودوره الفعال في تعضيد مشروعات التنمية أو رفضها, أي أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمي وبرامج ومشروعات التنمية. وتحدد هذه التأثيرات في أن برامج ومشروعات التنمية الشاملة تؤدي إلى تغيير النسق القيمي. كما أن بعض القيم قد تمارس تأثيراً إيجابياً في التنمية, يتمثل في أن القيم قد تعضد البرنامج التنموي وتشجع أفراد المجتمع على تبني الجديد والحديث من الأفكار أو التكنولوجيا. ومن هذا المنطلق تكون دراسة الوضعية الاجتماعية للقيم المجتمعية السائدة التي ينطوي عليها بناء المجتمع, ذو أهمية في سبيل تطوير القيم الإيجابية لخدمة مشروع التنمية, والتعرف على القيم السلبية التي تناهض التنمية وتحد من فاعليتها. كما يجب أن ندرك حقيقة هامة مؤداها: أن سلبية بعض القيم ومناهضتها للتنمية, لايعني بأي حال من الأحوال تخلف النسق القيمي التقليدي بصفة عامة.
3. التدرج الاجتماعي والبناء الطبقي: يعتبر البناء الطبقي من أهم التحديات الاجتماعية النابعة من البناء الاجتماعي في المجتمعات الفقيرة التي تقف في سبيل مشروعات التنمية وتتحرف بها عن بلوغ أهدافها.
4. الفجوة بين الاهداف الخيالية و الموارد المتاحة: يقع السبب الرئيس في خلق الفجوة بين الاهداف الخيالية والموارد المتاحة على عاتق صناع القرار واجهزتهم وتنظيماتهم البيروقراطية, فهم ينزعون إلى إقامة تصنيع سريع, ويفتقرون إلى النظرة الكلية للمشكلات في مجتمعاتهم المحلية في بلادهم, ومما يزيد الأمر سوء هو دفعهم لشعارات ضخمة والتعلق بها مثل: التقدم الاجتماعي, التقدم الاقتصادي, والكفاءة الادارية وغيرها من الشعارات, وهذا يؤدي إلى مشكلة كبيرة عند



الفشل في تحقيق هذه الشعارات التي ينادون بها، وقد يضطرونهم ذلك إلى اللجوء لإقامة مشروعات خيالية ليست مجتمعاتهم في حاجة إليها، على الأقل في خطواتها الأولى على درب التنمية وتكون هذه المشروعات باهظة التكاليف وليست ملحة كغيرها من المشروعات ويؤدي ذلك إلى ضياع في الموارد الطبيعية، والطاقة البشرية والمادية.

5. وهناك العديد من المعوقات والتحديات الاجتماعية الأخرى، التي تتحدد في انتشار التخلف في المجتمعات المحلية عامة، والريفية خاصة وشيوع المعتقدات الخاطئة، والزيادة السكانية، وتجاهل الجوانب الثقافية والإيكولوجية عند تصميم خطة التنمية، وعدم مراعاة النسبية الثقافية، ونقل النماذج التنموية من ثقافات مغايرة تماماً لثقافتنا، والتناول الجزئي لمشكلات التنمية والافتقار إلى استراتيجيات واضحة للتنمية الشاملة للمجتمعات المحلية، وعدم الإلمام بالخصوصية البنائية والتاريخية للمجتمعات المحلية، وسيطرة المصالح الشخصية على المصالح العامة والخوف من الجديد، والمعوقات الإدارية التي تتمثل في تخلف بعض الأجهزة الإدارية، والعجز في الكفايات الإدارية المؤهلة والمدرّبة والقادرة على تحمل مسؤوليات التنمية، ونقص الوعي التخطيطي، وغياب المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية. وأخيراً، ينبغي على القائمين على التخطيط للبرامج التنموية الشاملة إدراك طبيعة هذه المعوقات والتحديات الاجتماعية، والتي ينشأ أكثرها من إغفال الجانب السيسولوجي للتنمية.



التنمية المستدامة في سورية

مفهوم التنمية المستدامة، وأبعادها:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

لقد برز مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي، وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية ولا الاعتبار البيئية التي عكرت صفو حياة الإنسان الطامح إلى الرفاهية، مثل التسخين الحراري للجو وفقدان طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء، والأمطار الحامضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من مشكلات بيئية تعدت الحدود الجغرافية للدولة الواحدة. لقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها المادية والمعنوية، وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية، بل زيادتها، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع. لقد عرّفت التنمية المستدامة بعدة تعريفات، أهمها:

- من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): الاستدامة هي مطالبة التنمية البشرية بسياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة تجعل التنمية قابلة للاستمرار مع عدم توريث الأجيال القادمة ديون اقتصادية واجتماعية.
- غير أن أكثر التعريفات شيوعاً للتنمية المستدامة: "إنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أو بعبارة أخرى استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها.
- وأشهر تعريف للتنمية المستدامة: هو الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية، والجهود المستمرة للقضاء على تدهور البيئة.
- وتعرف الفاو التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) بأنها هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضر بالبيئة وتنسجم بأنها ملائمة من الناحية الفنية، ومناسبة من الناحية الاجتماعية".



• بينما عرّفت التنمية الاقتصادية المستدامة: بأنها هي التنمية التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات، ونوعية الموارد الطبيعية، على مرور الوقت.

إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر، وتحقيق الرعاية الاجتماعية، على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية، ومحاولة الحد من التدهور البيئي. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة: تعد التنمية المستدامة تنمية متعددة الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فضلاً عن بعد خامس مهم، وهو البعد المتعلق بالسياسات الدولية والمحلية، أي البعد المؤسسي .

أ- البعد البيئي: هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة. الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة. مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات. ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة. الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

ب- البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملابس، مسكن، هواء...) فضلاً عن الاحتياجات المكملة لرفع سويته المعيشية (عمل، ترفيه، وقود....) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة. إضافة إلى التركيز على التنمية البشرية ورفع مستوى الرعاية الصحية والتعليم وتعزيز دور الإنسان للمشاركة في صنع القرارات التنموية. والعنصر الهام الذي يشير إليه البعد الاجتماعي، هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب



الشرق والغرب الريف والمدينة , الدول النامية والدول المتقدمة. كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

ج- البعد الاقتصادي: بالمفهوم النظري ينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد. أما عملياً، تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

د- البعد التكنولوجي:

يستهدف البعد التكنولوجي على تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكثر وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

و- البعد المؤسسي:

تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة.

تاريخ التنمية في سورية:



تعد سورية من البلدان النامية التي بدأت مبكرة في برمجة التطور الاقتصادي لديها، إذ برزت في أعقاب الاستقلال عام 1946 عقبات ومشكلات ضخمة قامت الدولة بمعالجتها، بتصفية ملكية الاحتكارات الاستعمارية في سورية أو تقليصها، وتطوير مرافق البنى الأساسية، وقد تطلب ذلك نوعاً من السياسات التنموية، كما اقتضى إقامة المؤسسات التي تتولى دراسة وتنفيذ هذه المهام، وكانت هذه بداية البرامج الحكومية. إلا أن تدخل الدولة في هذا الإطار كان محدوداً في إقامة المشاريع التي تخدم عملية التطور الرأسمالي، خاصة في مجال البنية التحتية، وتبني سياسات اجتماعية جديدة في مجالات الصحة، والتعليم، وتطوير قطاع الخدمات، والجهاز الإداري الحكومي. إلا أن التطور السياسي اللاحق الذي أدى إلى قيام الوحدة بين سورية ومصر شكل انعطافاً جديداً في السياسات الاقتصادية للدولة، وبلورت فلسفة جديدة في التنمية ربطت بين إزالة التخلف وضرورة إحداث تغييرات في علاقات الملكية كان بدايتها العمل على تحقيق الإصلاح الزراعي. وقد كان لهذه الخطوة دوراً هاماً في توسيع نطاق الملكية العامة كما بدأ مفهوم التخطيط يتخذ بعداً جديداً في سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية وتعمقت النظرة إليه كمنهج لا بديل عنه لتحقيق أهداف التنمية.

بدأ التجربة الأولى في التخطيط مع إعداد الخطة الخمسية الأولى (1961-1965)، وفي هذه المرحلة بدأ التوجه نحو وضع الدراسات الإجمالية والتفصيلية لتعبئة الموارد المالية، وتحديد المتغيرات الاقتصادية اللازمة لوضع الإطار العام للخطة. إلا أن الخطة الخمسية الأولى كانت تفتقر للشمولية والترابط واعتماد الأسلوب الانتقائي في تحديد المشروعات التي تقدمت بها الوزارات والمؤسسات الإدارية والاقتصادية. وفي الخطة الخمسية الثانية (1966-1970) لم يختلف النهج التخطيطي عما كان عليه في الخطة الخمسية الأولى وبقي البرنامج الاستثماري يشكل العمود الفقري للنشاط التخطيطي، وخصص الجزء الأكبر من الاستثمارات لمشروعات البنية الأساسية نحو (70%) وأعطى لمشاريع القطاع العام دور رئيسي بلغ نحو (70%) من إجمالي الاستثمارات.

ومنذ عام 1971 وحتى الآن أعدت عشر خطط خمسية ركزت جميعها على:

- معالجة بطء الانتعاش الاقتصادي ومكافحة البطالة.
- رفع المستوى المعاشي الاجتماعي للسكان وتفعيل دور المرأة في الأسرة والمجتمع.
- تطوير بنى الإنتاج السلعي والخدمي وتطوير بنية الاستثمار.
- تطوير وتوسيع البحث العلمي.
- تعديل البنية الهيكلية للتصدير والاستيراد.
- حماية البيئة وتحقيق استخدام مستدام للموارد (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2014).



حيث تهدف استراتيجيات وسياسات الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسية تؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي نوجزها فيما يلي :

الهدف الأول: تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في القطاع، لتحقيق تنمية ريفية شاملة، تساهم في تحسين دخول المنتجين، والحد من الفقر، وتحقيق خطوات متقدمة نحو تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية.

الهدف الثاني: الاستثمار الاقتصادي، والمرشد للموارد الطبيعية (أرض، مياه، غابات، مراعي) والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث.

الهدف الثالث: توفير السلع الزراعية لمعامل التصنيع المحلي والتصدير، وتطوير آلية تسويق المنتجات الزراعية، وتشجيع عمليات تصنيعها، للاستفادة من القيمة المضافة، وزيادة الصادرات، وتطوير الصناعات المحلية والتقليدية، والمشاريع المولدة للدخل بالريف.

الهدف الرابع: تحديث وسائل الإنتاج والتوسع في استخدام التقانات الحديثة وتوطينها، وتحسين أساليب استخدامها، وتأمين وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بال نوعية، والمواعيد، والأسعار المناسبة، وتطوير البحث العلمي، والإرشاد الزراعي، والتعليم، وتأهيل الكوادر البشرية، وتطوير البنى التحتية، والخدمات في الريف.

الهدف الخامس: تطوير نظام التمويل والتسليف المصرفي للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والدولية في القطاع الزراعي وفي كافة المجالات.

الهدف السادس: اعتماد سياسات سعرية وتسويقية لتوجيه البرامج التنفيذية نحو تحقيق زيادة في الإنتاج وكفاءته، وتحسين نوعيته، وزيادة قدرته التنافسية، وتقديم الدعم للقطاع الزراعي، بما يتوافق مع الأساليب المعتمدة في الدول الأخرى، وينسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية.

الهدف السابع: تبني تعديلات تشريعية وهيكلية، قادرة على مجارة متطلبات الخطة، وتحقيق التنمية الزراعية، والريفية وتحسين مستوى المنتجين والحد من الفقر.

مؤشرات التنمية في سورية

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

- المؤشرات الأولية للاقتصاد السوري: وصل عدد السكان في سورية إلى 22.5 مليون نسمة عام 2010 وذلك حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، وبلغ معدل الزيادة السنوية للسكان 2.4% بين عامي 2000-2010. وتعتبر سورية دولة فتية، حيث تتجاوز نسبة السكان الذين أعمارهم أصغر من 14 سنة 35%، وبلغ متوسط عمر السكان 21.1 سنة وذلك في العام 2010 (المرصد الوطني للتنافسية، 2012).



- **معدل النمو الاقتصادي:** حقق الاقتصاد السوري تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002/2000 وحتى 2009 بالأسعار الثابتة لعام 2000 حوالي 5.9% سنوياً. وقد حقق أعلى معدل نمو في عام 2009 وقدره 6.2%. أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 70667 ليرة سورية في عام 2009 بزيادة قدرها 2376/ ليرة سورية عن العام السابق. (المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، 2012)

- **توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية:** يتمتع الاقتصاد السوري بقاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً، تقوم فيها الزراعة والصناعة، والنفط والخدمات، بدورها في النشاط الاقتصادي وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم قطاع الزراعة بـ 20% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، ويشغل حوالي خمس قوة العمل ويشكل خمس الصادرات غير النفطية (المركز الوطني للتنافسية، 2012).

في حين بلغت مساهمة قطاع الصناعة والتعدين 28%، وقطاع تجارة الجملة والمفرق 22%، وقطاع الخدمات الحكومية 10%، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين 10% وفقاً لبيانات (المكتب المركزي للإحصاء، 2011).

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية

أ - **الفقر في سورية:** بلغ عدد المواطنين الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في سورية عام 2004/2003 نحو 2.02 مليون فرد (وهو ما يوازي 11.4% من السكان في تلك الفترة). ويرتفع الفقر الإجمالي في سورية إلى 30.12% باستخدام خطوط فقر إنفاق الأسر المعيشية ليشمل 5.3 مليون شخص. أما باستخدام المقياس الدولي الذي يقدر خط الفقر بدولارين في اليوم، فيعد نحو 10.36% من السوريين من الفقراء. وفي حين ينتشر الفقر بشكل عام في المناطق الريفية بسورية أكثر من المناطق الحضرية، إلا أن أوجه التباين قد تركزت في البعد الجغرافي، فعلى سبيل المثال، شهدت المناطق الشمالية الشرقية (إدلب، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة) سواء كانت ريفية أو حضرية، أعلى معدلات الفقر سواء من حيث انتشاره، أو من حيث شدته، أو عمقه. من ناحية أخرى، تتمتع المناطق الحضرية الجنوبية بأقل معدلات الفقر، في حين تشهد مناطق الوسط والساحل معدلات متوسطة من الفقر. وقد تراجعت معدلات الفقر بين الأعوام 1996-1997 و 2003-2004 في جميع أنحاء سورية، وإن اختلفت الأنماط الإقليمية. كما تراجعت معدلات الفقر بصورة ملحوظة في مناطق وسط وجنوب سورية، خاصة في المناطق الريفية، وكان التراجع متوسط في المناطق الحضرية في الشمال الشرقي والأقاليم الساحلية، بينما تزايد الفقر في المناطق الريفية بتلك الأقاليم.



وتشير التحليلات الشاملة لمسوح إنفاق الأسر المعيشية (1996-1997 و 2003-2004) إلى تراجع الفقر في سورية بصورة عامة بين الأعوام 1997 و 2004، وكان التراجع مدفوعاً بزيادة نصيب الفرد من الإنفاق خاصة في المنطقة الوسطى، وعلى المستوى القومي بزيادة سنوية في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق تبلغ 1.99%. (هيئة تخطيط الدولة، 2005)

وأشار تقرير عن الفقر في سورية إلى أن ما يقرب من 19% من السوريين معرضون لفترة عابرة من الفقر على أقل تقدير. وقد ظل هذا الخطر شبه ثابت على الرغم من الانخفاض المتوسط في معدلات الفقر فيما بين الأعوام 1996-1997 و 2003-2004.

ب- البطالة: ازدادت معدلات البطالة من 5% عام 1981 إلى 11.6% عام 2002. كما يبلغ عدد الأفراد الذين يعملون أقل من يومين في الأسبوع حوالي 812000 في نيسان 2003، أي 16.2% من قوة العمل. ويشير مسح البطالة لعام 2003 إلى أنها تتركز في صفوف الشباب، وبصفة خاصة في الفئة العمرية 20-24 سنة التي تمثل 24% من العاطلين عن العمل. ينتمي 57% من العاطلين إلى الفئات الأقل تعليماً. وقد ضمت فئات التعليم المتوسط (أساساً التعليم المهني والفني) 40% من العاطلين عن العمل. أما نسبة 3.2% المتبقية فقد كانت من نصيب الفئات التي حظيت على قسط أعلى من التعليم أي خريجي الجامعات.

في حين تبين معدل البطالة في سورية بين عامي 2003-2011، فبعد أن وصل إلى 12.3% عام 2004، انخفض عام 2005 إلى أدنى مستوياته إلى 8%، إلا أنه عاود الارتفاع تدريجياً إلى 10.9% عام 2008 ثم انخفض إلى 8.4% عام 2010، ثم ارتفع إلى 14.9% عام 2011. وارتفع معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة إلى 35.8% عام 2011 بعد أن بلغت 16.7% عند أدنى مستوياتها عام 2009 (المرصد الوطني للتنافسية، 2012).

وقبل نهاية عام 2014، كان 82,5 بالمائة تقريباً من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من 60 بالمائة يعانون من الفقر المدقع، وما يزيد عن 50 بالمائة من الأيدي العاملة يعانون من البطالة حالياً¹، فقد بلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي مستويات تثير القلق، إذ لم يعد بمقدور 30 بالمائة من السكان تأمين احتياجاتهم الغذائية الأساسية، وأصبح نصف السكان معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي إلى درجة كبيرة. كما تأثر الإنتاج المحلي للأغذية سلباً نتيجة الأزمة، وأمست البلاد الآن تعتمد على الواردات التجارية والمساعدات الغذائية². وحتى تاريخ تشرين الأول/أكتوبر عام 2015، بلغ عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية 13,5 مليون شخص (كان العدد 12,2 مليون في عام 2014) من بينهم 6 ملايين طفل ويافع.

¹بيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "المؤتمر الثالث لإعلان المساعدات الدولية" في الكويت في شهر آذار/مارس 2015.
<http://www.undp.org/content/undp/en/home/presscenter/speeches/2015/03/31/helen-clark-statement-at-the-third-international-humanitarian-pledging-conference-for-syria.html>

²تقييم الأمن الغذائي، برنامج الأغذية العالمي 2015.



ج-التعليم: شهد قطاع التعليم تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، تمثل في ارتفاع نسبة القيد الصافي في الصف الأول من التعليم الأساسي من 98% إلى 99.4% بين عامي 2010-2006. وارتفاع نسبة القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي من 92% إلى 97% لنفس الفترة. وانخفاض في معدل التسرب من التعليم الأساسي من 4.44% إلى 3.6% خلال نفس الفترة. كذلك ارتفاع في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من الناجحين في التعليم الأساسي من 74% إلى 77%. وارتفاع معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الجامعي من 19.5% إلى 28.8%. أما نسبة القيد الإجمالية في كافة مراحل التعليم معاً فقد بلغت (57.1%) عام 2000، ثم (60.4%) عام 2004 وارتفعت إلى (61.5%) عام 2010.

أما بالنسبة لعدد المدارس فقد ازداد عدد مدارس التعليم الأساسي من 15693 إلى 17120 مدرسة بين عامي 2006 و 2010، وازداد عدد مدارس الثانوية من 1479 إلى 1820 مدرسة بين عامي 2006 و 2010 (المكتب المركزي للإحصاء، 2011).

فقد انعكس تطوير استراتيجية التعليم في سورية وزيادة نشره وتجويده في جميع المراحل التعليمية، والجهود المبذولة للحد من التسرب في مرحلة التعليم الأساسي إلى مستويات أدنى وفي مجال مكافحة الأمية، بشكل إيجابي على نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة فأكثر) حيث ارتفعت من (81%) عام 2000 إلى (82.9%) عام 2004 وإلى (85%) عام 2010 .

د- الصحة: حصلت تطورات كمية ونوعية كبيرة أيضاً كان من شأنها ازدياد عدد المستشفيات والأسرة والأطباء والمرضى في كافة المحافظات، وتوسيع حملات اللقاح ضد الأمراض المختلفة وتحسين نوعية الخدمات العلاجية من كافة الأمراض، وكان من نتيجة ذلك تحسين صحة الأفراد وانخفاض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، حيث تراجع معدل وفيات الأطفال دون عمر 5 سنوات من 41.7 إلى 19.3 لكل 1000 مولود حي بين عامي 1993 و 2004. وتراجع معدل وفيات الأمهات من 107 إلى 58 لكل 100000 ولادة حية لنفس الفترة (هيئة تخطيط الدولة، 2005).

حيث ازداد عدد المراكز الصحية العامة والتخصصية من 794 إلى 1506، وازداد عدد المشافي من 463 إلى 498 مشفى بين عامي 2006 و 2010 (المكتب المركزي للإحصاء، 2011).

ثالثاً: مؤشرات البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية (بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الكلية) من المكونات الأساسية التي تقدم للمجتمعات البيئة المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وهي ليست أهداف تنموية بحد ذاتها ولكنها آليات تنموية هامة تساعد على زيادة الإنتاجية، وتحفيز النمو، وزيادة فرص العمل، وتعزيز حالة الرفاه الاجتماعي. حيث حققت **شبكة الطرق** في سورية خلال الفترة 2005-1980 معدل نمو سنوي 4%، فقد نمت من 19819 كم في عام 1980 إلى 49977 كم عام



2005، وخلال نفس الفترة حقق **قطاع الكهرباء** معدل نمو سنوي لإنتاج الطاقة بمقدار 9.8%، إذ ازداد إنتاج سورية من الطاقة الكهربائية من 3837 مليون كيلو واط ساعي عام 1980 إلى 36048 مليون كيلو واط ساعي في العام 2005، أما بالنسبة لتطور **قطاع الاتصالات** خلال الفترة المذكورة، فقد ازداد عدد الخطوط الهاتفية الثابتة من 286517 خط في عام 1980 إلى 2906563 خط في العام 2005 محققاً بذلك معدل نمو سنوي وقدره 10.1% سنوياً، كما حقق **قطاع مياه الشرب والصرف الصحي** تحسناً، فقد ازداد إنتاج مياه الشرب من قبل المؤسسة العامة لمياه الشرب من 301.4 مليون متر مكعب عام 1980 إلى 1297.8 مليون متر مكعب في العام 2005 بمعدل نمو سنوي بلغ قدره 6.3%. أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي فإن 73.8% من البيوت تستخدم شبكة الصرف الصحي العامة (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2007).



واقع التنمية الريفية في سورية ودور المؤسسات العامة والخاصة

أولاً: واقع التنمية الريفية في سورية

سوريا كغيرها من الدول الساعية الى حياة أفضل تهدف سياسات التنمية الريفية فيها لتطوير الإنتاج الزراعي، وتحسين دخول المنتجين والحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وضمان توفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية. وتهدف السياسة التنموية لضمان الاستثمار الاقتصادي المرشد للموارد الطبيعية، والاستفادة منها بما يحقق استدامتها، والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث. ويُعطى اهتمام خاص للتصنيع الزراعي، ولتدريب الكوادر البشرية لمواكبة عملية تطوير الإنتاج، ويساهم النظام المصرفي في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه، وتتبنى الدولة سياسات سعرية وتسويقية لتشجيع زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته. وتعطي الدولة اهتماماً خاصاً لبرامج تمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في العمل التنموي، عن طريق تقديم خدمات التدريب وتوفير القروض.

على الرغم من أن الزراعة وحدها، لا يمكنها أن تحسن مستقبل التشغيل في المناطق الريفية، إلا أنها ما تزال تلعب دوراً رئيساً في تأمين الدخل، وفرص العمل، والأمن الغذائي في الريف. لقد أخذت الحكومة السورية ذلك بعين الاعتبار، حيث قامت بعمليات تنسيق لتحقيق أفضل مستويات التعاون من أجل تنفيذ أنشطة التنمية الريفية. فعلى المستوى المحلي تهدف العملية إلى توحيد المسؤوليات المتعلقة بالوزارات من جهة، وبتأسيس علاقة شراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة أخرى. وكنتيجة لذلك تمت المباشرة بالعديد من الاستثمارات فيما يخص البنية التحتية والتنمية الزراعية، وذلك لمنع الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية أو إلى البلدان المجاورة. حيث تم التوجه في السنوات الأخيرة نحو تنمية النشاطات الصغيرة غير الزراعية في الريف للحد من ظاهرة البطالة. هذا التوجه الجديد يشجع على تطوير الشروط المناسبة التي تعزز من نمو وازدهار القطاع الريفي، الأمر الذي تظهره العديد من برامج، ومشروعات التنمية الزراعية، والريفية، سواء كانت متعددة الأغراض، أو مشاريع مساعدة الفقراء التي تم الشروع بها في سورية، والتي تركز على تحسين ظروف المعيشة (تحسين البنية التحتية للطرق- استصلاح الأراضي- النشاطات المولدة للدخل للمرأة الريفية- التنويع الزراعي- زيادة الإنتاجية الزراعية- تدريب الأسر الريفية- قروض تربية الماشية... وغيرها).



والهدف الرئيسي منها هو الحد من البطالة، وعلى وجه الخصوص زيادة أيام العمل الزراعي، من أجل تقليل هجرة اليد العاملة الريفية وزيادة دخول المزارعين. وفي العام 2002 قامت الحكومة وبمساعدة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتأسيس الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات (المسماة سابقاً بالهيئة العامة لمكافحة البطالة) كمشروع مدته خمس سنوات، وبميزانية بلغت 5 مليارات ليرة سورية، وذلك لإدارة أنشطة تدريبية للبدء بمشروعات صغيرة. تهدف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات إلى:

الحد من البطالة، والفقر عبر التمويل، وتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. بالإضافة إلى ما سبق يواصل البرنامج تحسين أوضاع سكان الريف والحضر، عبر خلق فرص عمل جديدة للشباب، من الذكور والإناث الذين يعانون من البطالة.

يملك المشروع مصدرين للتمويل: مصدر خارجي من القروض والهبات المقدمة من الدول المانحة، ومصدر محلي من الحكومة.

حيث تستخدم القروض الخارجية عادة لتمويل المشروعات المولدة للدخل بشكل قروض.

في حين أن الهبات الممنوحة تستخدم لتمويل مشاريع البنية التحتية الأساسية في المناطق المهمشة والأكثر حرجاً.

هناك ثلاثة برامج رئيسية: (أ) القروض الصغيرة والأسرية (ب) مشاريع العمل العامة والأسرية (ج) مشاريع التنمية الاجتماعية .

تم تقديم العديد من القروض أيضاً عبر المصارف المختلفة (الزراعي- الصناعي...) حسب مجالات اهتمام كل منها، ويمكن إعطاء القروض للمستفيدين بشكل كامل، وعلى عدة دفعات حسب تقدم المشروع وطبيعة النشاط الذي يقوم به. كما يوجد بعض البرامج الهادفة إلى تطوير المهارات البشرية في إدارة المشاريع، وذلك في المناطق الريفية والحضرية. هذه البرامج تعمل على القيام بدورات تدريبية لتطوير المهارات الخاصة. ولقد تم توجيه دورات خاصة للمرأة في الريف والحضر، حيث تحتم على المستفيدين تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية للأفكار التي يطرحونها في مشاريعهم والتي يمكن أن تكون زراعية أو صناعية أو خدمية. وفي العام 2005 تضمنت خطة الهيئة العامة لمكافحة البطالة 1239 مشروعاً زراعياً و1631 مشروعاً صناعياً و1630 مشروعاً خدمياً. وقد تم تمويل ما مجموعه 6752 مشروعاً من قبل المصرف الزراعي، والمصرف الصناعي، ومصرف التسليف الشعبي، ومصرف التوفير. ونظراً لما حققته الهيئة من نجاح، وما أظهرته من وعي، وإحاطة بالبرنامج، تم توسيعها لتصبح الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، وذلك في أواخر العام 2006 (بموجب المرسوم رقم 39 بتاريخ 2006/9/14). وكدليل على التزام الحكومة بإنجاح



البرنامج، رفعت الهيئة سقف الإقراض من 3 مليون ليرة سورية إلى 15 مليون ليرة سورية. بالإضافة لما سبق أسست الهيئة لعدد من حاضنات الأعمال في مدينة نوى (في محافظة درعا)، وفي مدينة الباب (محافظة حلب)، من أجل تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البدء بأعمالهم الخاصة (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008).

ثانياً: دور المؤسسات العامة والخاصة في التنمية الريفية

تتحكم المؤسسات العامة في سورية بجزء كبير من التنمية الريفية والزراعية. حيث تعتبر كل من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، والاتحاد العام للفلاحين، ووزارة الري، ووزارة الإدارة المحلية، والبيئة، والهيئة العامة لمكافحة البطالة، المؤسسات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ خطة الدولة في القطاع الريفي. ويتم التخطيط والتنسيق بين هذه الجهات لجميع النشاطات الزراعية سنوياً، لزيادة الإنتاج والإنتاجية إلى حدودها القصوى.

1 - وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: تعد وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مسؤولة عن النشاطات التنموية المتعلقة بالزراعة، والثروة الحيوانية، والغابات، والثروة السمكية. وتعمل من خلال عدد من المديريات على المستوى المركزي والمحافظات، وتعنى المديريات المركزية بشكل رئيس بتنمية السياسة على مستوى القطر، ووضع مسودات التشريعات وتقديم الدعم الفني للكادر الحقل، وتقديم مديرية الإرشاد الزراعي التوجيه والمشورة الفنية، ونقل التكنولوجيا للمزارعين، ومالكي ومربي الثروة الحيوانية، وللمرأة الريفية. يتم تنظيم الإرشاد الحقل على مستوى المحافظات، وتنظيم المصالح على مستوى المحافظة، والعمل الإرشادي على مستوى القرية، وينفذ الإرشاد على مستوى الحقل من خلال الوحدات الإرشادية، كما تنفذ البحوث الزراعية من خلال الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية. كما قامت الوزارة بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية الريفية خلال العقود الماضية، بالتعاون مع عدد من المنظمات والصناديق العربية والدولية، والتي تركزت في مجملها على استصلاح الأراضي المحجرة، وإقامة مشاريع الري الحكومي، وتمكين المرأة الريفية، ومساعدة صغار المزارعين بمنحهم القروض، بتسهيلات وفوائد تشجيعية لإقامة مشاريع صغيرة ووحدات للصناعات الريفية التقليدية، الأمر الذي ساعد على إحداث نوع من التنمية الريفية، في مناطق عمل هذه المشاريع بما فيها من تطوير للإنتاج الزراعي وزيادة دخل المزارع، وبالتالي تلبية متطلباته الغذائية.

2 - الاتحاد العام للفلاحين: قام أول تنظيم فلاح في سورية عام 1969، وقد رافق إنشاء هذا التنظيم الفلاحي تكوين التنظيم التعاوني ممثلاً بالاتحاد التعاوني الزراعي حيث عمل كلا التنظيمين على القضاء على المرتكزات المادية والسياسية للإقطاع، الذي كان مهيمناً في تلك الفترة. ورغبة في تجاوز الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلاحين المزدوج عن طريق التنظيمين المذكورين. فقد عملت الدولة على دمجها في تنظيم واحد عام 1974. ويمكن إيجاز أهداف التنظيم الفلاحي في



سورية في المجال الزراعي من خلال مساهمته في تحقيق الثورة الزراعية، سواء في تغيير العلاقات الإنتاجية الرأسمالية والإقطاعية، أو في إتباع أساليب الإنتاج الزراعي الحديثة وذلك بالإسهام في إنجاح الخطط الزراعية العلمية.

3 - وزارة الري: تتحمل وزارة الري المسؤولية الكلية لإدارة موارد المياه فيما يتعلق بـ :
- صياغة السياسة والبحوث "الدراسات" الخاصة بتنمية مصادر المياه بما في ذلك كمية ونوعية المياه وتوزيع الحصص فيما بين القطاعات.

- جمع البيانات ومراقبة وإصدار تراخيص المياه للمياه الجوفية والسطحية.
- بناء وتخطيط وتشغيل وإدارة المنشآت المائية مثل السدود والأقنية ومحطات الضخ.
وتقوم الشركة العامة للدراسات المائية بتنفيذ الاستقصاءات والدراسات وتصميم مشاريع ري واستصلاح أراضي. من ناحية أخرى فإن مسؤولية إدارة المياه على مستوى الحقل والإرشاد والخدمات البحثية للمزارعين تقع على عاتق وزارة الزراعة، ويتم التنسيق الكلي بين وزارة الزراعة ووزارة الري لمواجهة التحديات المستقبلية في فترة ندرة المياه من خلال هيئة تخطيط الدولة.

4 - وزارة الإدارة المحلية والبيئة: وهي الوزارة الأساسية المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية والبيئة في سورية، وهي مسؤولة عن الفعاليات التالية:

- تحديد المشكلات البيئية التي تواجه البلاد.
- وضع سياسة بيئية وإعداد إستراتيجية وخطط عمل وطنية وبرامج تنفيذها.
- تعزيز الوعي العام حول أهمية حماية ورعاية البيئة.
- مراقبة فعاليات المنشآت العامة والخاصة للتأكد من مطابقتها للمواصفات والمعايير البيئية.

5 - هيئة التشغيل وتنمية المشروعات : أسست هذه الهيئة عام 2001 باسم الهيئة العامة لمكافحة البطالة كهيئة قانونية مستقلة إدارياً ومالياً، تتبع لمكتب رئيس الوزراء، ونظراً إلى العبء الثقيل الذي وقع على عاتق هذه الهيئة، من حيث معالجة مشكلة البطالة في سورية، ولتفعيل مساهمة جميع الوزارات بحل مشكلة البطالة، تم تغيير اسم الهيئة العامة لمكافحة البطالة إلى هيئة التشغيل وتنمية المشروعات. قام برنامج هذه الهيئة على إيجاد 440 ألف فرصة عمل في خمس سنوات (حتى نهاية عام 2007) وقد تم لذلك رصد 50 مليار ليرة سورية (1 مليار دولار أمريكي) كقروض من المصادر الدولية والوطنية، وحتى تاريخه كان المصدر الرئيسي للتمويل هو الحكومة السورية.

وهناك هدفان رئيسان لهيئة التشغيل وتنمية المشروعات هما: أ) إيجاد فرص عمل عبر إنشاء مشاريع صغيرة وصغيرة جداً ومتوسطة. ب) تنفيذ برامج الأعمال العامة في المناطق الريفية المحرومة.

وتقدم هيئة التشغيل وتنمية المشروعات المساعدة الفنية والمهارات والتعليمات التكنولوجية، للتعريف حول كيفية دعم فعاليات توليد الدخل، وتأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسيع الأعمال



التجارية. وتخصص أكثر من 70% من ميزانيتها السنوية للفعاليات المولدة للدخل والمشاريع الصغيرة والصغيرة جداً، كما أنها ممثلة في 14 محافظة ولديها 34 مركزاً للتدريب كل منها قادر على تدريب 1000 متدرب سنوياً. وتعمل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات من خلال وكالات وسيطة وتمنح قروضها بشكل رئيسي، من خلال مصارف، وبدرجة أقل بكثير من خلال المنظمات غير الحكومية.

6 - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منذ نشأتها، من أوائل الوزارات التي وجهت جهودها وخدماتها للريف السوري، وذلك بإنشاء مديرية خاصة بها، سميت مديرية إنعاش الريف التي اهتمت بدراسة أحوال الريف ومشاكله، ووضع خطط لإنعاش القرى، وبالتالي زيادة دخل السكان الريفيين، وأنشأت مراكز إنعاش الريف التي كان الغرض منها كما ورد في وثيقة إنشائها: "غاية مركز إنعاش الريف العناية بالنواحي الاجتماعية والصحية والاقتصادية والزراعية والعمرائية في المنطقة الريفية التابعة له، وتوفير مختلف الخدمات المتعلقة بهذه النواحي، وتوجيه الأهالي ومساعدتهم على تحقيق المشروعات الأهلية ذات النفع العام، بغية إنعاش المنطقة وإصلاح قراها، ورفع مستوى معيشة سكانها". ويوجد إلى جانب مركز إنعاش الريف مشروع الصناعات الريفية الذي يهدف إلى نشر وتطوير الصناعات الريفية، بغية إيجاد فرص للعمل تمكن من امتصاص اليد العاملة المتعطلة، ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر الريفية. وقد تناول المشروع في مرحلته الأولى -اعتباراً من عام 1962- الاهتمام بصناعة البسط والسجاد، إذ أنشئت في تلك السنة وحدات إرشادية مهمتها تدريب المنتسبين إليها على تعلم الصناعة واستعمال وسائل الإنتاج المحسنة وتزويدهم بالثقافة والمعلومات الفنية ورفع مستواهم المهني وتسويق إنتاجهم بغية تأمين مورد لهم لزيادة دخلهم. وانطلق المشروع في مرحلته الثانية -الخطة الخمسية الثانية 1970/1966- خطوة إلى الأمام فاستقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المشاغل الإنتاجية، ووضعها تحت تصرف الوحدات الإرشادية.

7 - المصرف الزراعي التعاوني: يقوم المصرف الزراعي التعاوني بدور هام في تطوير الريف، عن طريق تقديم القروض بمختلف أنواعها: القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل -النقدية والعينية- إلى كل من الجمعيات التعاونية بهدف تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. ويقوم المصرف إلى جانب عمليات الإقراض ببناء المستودعات للمحاصيل الزراعية لكل من القطاعين التعاوني والعام. وتهدف إجراءات الإقراض والتفسيط والإعفاء للمصرف الزراعي التعاوني، بالإضافة إلى إجراءات منح التسهيلات الخاصة بالقطاعين التعاوني والعام لتطوير الريف، ومساعدة المزارع بالدرجة الأولى في حل مشاكله الخاصة، وذلك حسب الخطط والأهداف العامة التي وضعها المصرف لنفسه في هذا الخصوص، والقائمة على تشجيع وتمويل جميع



- فروع الاقتصاد الزراعي في مختلف القطاعات الثلاث، وتقديم كافة الخدمات والأدوات والآلات اللازمة لتحقيق النهضة الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق رفاه الفلاح.
- 8 - المنظمات غير الحكومية:** هناك عدد قليل من المنظمات غير الحكومية في سورية، ومن أهم هذه المنظمات صندوق التنمية الريفية المتكاملة (فردوس): أسس هذا الصندوق في تموز 2001، وهو منظمة خيرية غير نفعية، تهدف إلى تحسين واقع الريف السوري اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، عبر التنمية ومن خلال إشراك المجتمع في عملية التنمية. تركزت فعالية هذا الصندوق في البداية وبشكل رئيسي في مجال التنمية، والقروض الصغيرة، والتدريب والتعليم، وقام الصندوق مؤخراً بتوسيع مجال عمله ليشمل المناطق الريفية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال الزراعة والسياحة والرعاية الصحية والتعليم وتمديدات المياه والطاقة والمشاريع المالية مثل القروض الصغيرة. تقوم فكرة عمل الصندوق على تقوية وتعزيز مقدرة الأفراد والمجتمعات الصغيرة مع احترام القيم الثقافية والتقاليد السائدة والتراث المحلي. ومن الأهداف التي تسعى فردوس لتحقيقها، رعاية الطابع التنموي المحلي، ورفع وتيرة مشاركة السكان المحليين في تحسين نمط حياتهم، وأداء واجبهم في تطوير أنفسهم. لا يمتلك الصندوق فريق عمل متفرغ، بل يعتمد على المتطوعين والمجتمع المحلي، ويذهب الصندوق إلى أبعد المناطق في الريف لتنفيذ مشروعاته، ويقوم بتقديم قروض التنمية الصغيرة دون فوائد أو حتى ضمانات. وقد وزع هذا الصندوق حتى غاية عام 2004 أكثر من 23 مليون ليرة سورية كقروض بدون فوائد. وتم إنشاء أحد عشر مركز تدريبي للكمبيوتر في ريف تسع محافظات. ويسعى الصندوق للوصول إلى 6500 قرية في الريف السوري.
- 9 - المنظمات الدولية والإقليمية:**
- أ- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP): ينفذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أكثر من عشرين مشروعاً حيث يقدم الدعم لبعض مشاريع التنمية الريفية، وتتضمن مساعدات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دعم الاستراتيجية الوطنية للإصلاح الاقتصادي، والتنمية الإقليمية المتوازنة، باستخدام الدروس المكتسبة من أجل إصلاح وطني في المستقبل. ويقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الدعم لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، في تأسيس بعض المشاريع في مجال صحة وإنتاج الثروة الحيوانية، وإدارة المراعي، ويقوم البرنامج أيضاً بتخصيص منح من صندوق البيئة العالمي، ووكالات مالية أخرى، لدعم مشاريع حول بناء القدرات والإدارة العالمية للبيئة، ومكافحة التصحر، والتنوع الحيوي، والمناطق المحمية في سورية.
- ب- منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO): قامت منظمة الزراعة والأغذية الدولية بدعم مراكز التدريب وورشات العمل والندوات وتحسين الأغنام، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية.



ت- المشاريع التنموية التي يدعمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) منذ عام 1982 بمساعدة سورية بتقديم ست قروض بقيمة إجمالية وصلت إلى 77.5 مليون وحدة سحب وعدد من المنح. امتازت المشاريع المدعومة والتي كانت مختلفة بتغطيتها وهدفها- بمساهمات كبيرة من مجموعة مختلفة من الممولين.

ج- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المنطقة الجافة: تم تأسيس المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) عام 1977 حيث يقع المركز الرئيسي لها على بعد 30 كم جنوبي حلب. حيث يعمل المركز في مجال البيئات الجافة وشبه الجافة على مستوى العالم.

ح- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد): تم تأسيس المركز العربي لدراسات المناطق العربية، ويعمل على تطوير وصيانة الموارد الطبيعية في المناطق الجافة العربية.

ز- شبكة الأغا خان للتنمية: تعمل شبكة تنمية الأغا خان في النشاطات التنموية ابتداءً من الصحة والتعليم والموروث الثقافي والتنمية الريفية، انتهاءً بالتمويل الصغير وله عدة فروع، وتتراوح القروض التي تمنحها الشبكة من 200-5000 دولار أميركي.

و- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD): حيث يقوم الصندوق بمساعدة سورية عن طريق تقديم ستة قروض بقيمة إجمالية وصلت إلى 77.5 مليون وحدة سحب، وعدد من المنح.



مشاريع التنمية الريفية في سورية

أولاً: مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الجنوبية

مشروع تنموي زراعي ريفي ممول من منظمات دولية مختلفة، يهدف إلى إحداث تنمية ريفية وزراعية في المنطقة الجنوبية من الجمهورية العربية السورية (محافظات ريف دمشق ودرعا والسويداء والقنيطرة).

يتألف المشروع من مرحلتين الأولى ما بين أعوام (1986-1992)، والثانية ما بين أعوام (2003-1993).

أ- المرحلة الأولى (1986-1992) ومن أهم إنجازاتها:

- (1) خطة الاستصلاح: تم استصلاح 54337 هكتار استفاد منها 18 ألف أسرة.
 - (2) إنجاز نحو 185/ كم من الطرقات الزراعية.
 - (3) إحداث مركز التدريب على الآلات الزراعية بدرعا وتدريب فيه / 579 / فلاح و/ 218 / طالب من طلاب الثانويات الزراعية و/ 165 / مهندس زراعي.
 - (4) منح قروض لنحو / 315 / فلاح على شكل قروض زراعية عينية (آلات زراعية) وزرع خلالها / 73 / جرار بستنة و/ 247 / جرار زراعي و/ 13 / حصادة دراسة.
- ب - المرحلة الثانية (1993-2003) ومن أهم إنجازاتها:

- (1) خطة الاستصلاح: تم استصلاح 60120 هكتار.
- (2) في مجال الإرشاد الزراعي: تم تدريب واستفادة 19152 أسرة.
- وتم تزويد / 140 / وحدة إرشادية تابعة لمنطقة المشروع بكافة مستلزمات العمل الإرشادي.
- (3) في مجال المرأة الريفية: تم استفادة وتدريب / 52725 / امرأة بنشاطات إرشادية مختلفة.
- (4) في مجال القروض الزراعية: تم منح 8170 قرصاً.
- (5) في مجال الثروة الحيوانية: تم توزيع / 443 / رأس من الأبقار، و / 5068 / رأس من الأغنام، و/ 128 / رأس من الماعز الشامي، و/ 45000 / طير دجاج بياض، و/ 18 / رأس ماعز جبلي محسن، و/ 36 / كبش أغنام.

وتم تجهيز مبنى لتجميع الحليب في قرية نبع الصخر في القنيطرة.

- (6) في مجال الإعلام الزراعي: تجهيز استديو تلفزيوني بالمعدات والتجهيزات اللازمة لإنتاج الأفلام التلفزيونية في مديرية الإرشاد الزراعي. وتوزيع / 7 / وحدات مونتاج فيديو على مديريات الزراعة ومراكز التدريب ومديرية الإرشاد. وإصدار سنوي لعدد من المطبوعات والنشرات الزراعية وزعت على الفلاحين مجاناً.



(7) في مجال التأهيل والتدريب: تم تدريب / 409/ مهندساً ومهندسة من خلال / 44/ دورة تدريبية خارجية. وتدريب /674/ فنياً وفنية تدريباً داخلياً بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية. واستقدام /10/ خبراء مختصين في مجالات مختلفة تخص نشاطات المشروع. وإقامة /22/ ورشة عمل استفاد منها /665/ مشارك حول مواضيع مختلفة.

ثانياً: مشروع التنمية الزراعية في جبل الحص (1995-2004)

من أهم إنجازات المشروع:

- (1) في مجال استصلاح الأراضي: نفذ المشروع استصلاح مساحة / 15434.6/ هكتار منها نحو /12/ ألف هكتار داخل منطقة المشروع، والباقي لصالح أعمال مديريات الحراج والبادية ومنشأة الأسد، تم تنفيذها في الأوقات التي يتعذر العمل داخل منطقة المشروع لأسباب تتعلق بالظروف الزراعية والمناخية.
- (2) في مجال الإرشاد الزراعي وتطوير المرأة الريفية نُفذت الأعمال التالية:
 - /11002/ نشاطاً إرشادياً استفاد منه /83256/ امرأة ومزارع.
 - /1001/ دورة تدريبية للمزارعين استفاد منها /25197/ مزارعاً.
 - /89/ دورة تدريبية داخلية للعاملين استفاد منها /950/ مهندساً وفنياً.
 - /232/ دورة تدريبية لتنمية المرأة الريفية استفادت منها /3874/ امرأة ريفية.
 - تنفيذ /85/ حقلاً إرشادياً في منطقة المشروع.
 - تنفيذ /8/ مواقع بحثية على زراعة الأشجار المثمرة والشجيرات الرعوية في منطقة الاستقرار الرابعة.
 - تنفيذ تجربة على الري بالتنقيط باستخدام المياه الكبريتية.
 - تنفيذ /248/ قرض مولد للدخل للنساء الريفيات في مجال تربية الأغنام والتركيب والخيطة استفادت منه /53/ عائلة ريفية، وهناك /70/ قرض قيد التنفيذ.

ثالثاً: مشروع تنمية المجتمع الريفي بجبل الحص في حلب

من أهم إنجازات المشروع:

- المرحلة الأولى (1999-2002): تم تأسيس شبكة تتألف من 20 صندوقاً تنموياً وتنظيم 4500 شخص كأعضاء مساهمين في الصناديق وجمع حوالي 6.3 مليون ليرة سورية من أعضاء الصناديق. ومنح 2500 قرض بمبلغ إجمالي قدره حوالي 76 مليون ليرة سورية.
- المرحلة الثانية (2003-2011): توسيع الشبكة بتأسيس 12 صندوقاً جديداً للتنمية. ووصول عدد القروض الممنوحة إلى 16300 قرصاً، بمبلغ إجمالي بلغ حوالي 6298 ألف ل.س، وبلغ عدد المقترضين 5827 مقترضاً وعدد القروض القائمة المستحقة الدفع 882 قرصاً بمبلغ قدره 45893 ألف ل.س.



- في عام 2011 تم منح 521 قرصاً بمبلغ 33 مليون ليرة سورية لتمويل أنشطة مختلفة معظمها في الثروة الحيوانية.
- تنفيذ نشاطات زراعية وتجارية على مستوى القرية والمشاركة في معارض لتسويق منتجات المرأة الريفية من الأشغال اليدوية.
- تنفيذ عدد من الدورات في مجالات محو الأمية والأشغال اليدوية للنساء الريفيات في منطقة عمل المشروع.

رابعاً: مشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية (1998-2006)

- ينفذ المشروع في / 8 محافظات (درعا، السويداء، حمص، حماة، حلب، الرقة، دير الزور، الحسكة)، ويغطي مساحة تقدر بـ 3 مليون هكتار، تشكل 29% من مساحة البادية السورية، ينفذ المشروع خلال ثماني سنوات، بدءاً من عام 1999.
- من أهم إنجازات المشروع:
- (1) في مجال تنمية المراعي : تم إعادة بذر مساحة /60595/ هكتار من /178/ ألف هكتار. وغرس مساحة /29683/ هكتار من /94/ ألف هكتار. وحماية مساحة /252120/ هكتار من /980/ ألف هكتار. وتم جمع /388/ طن من البذور الرعوية. وتم إنشاء ستة مراكز لإنتاج البذور الرعوية في المحافظات بمساحة إجمالية /1675/ هكتار. ويتم متابعة تنفيذ دراسات مسح الموارد الطبيعية التي ينفذها المركز العربي أكساد بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد، وتم استلام الخارطة الأولية لدراسات الغطاء النباتي من المركز العربي.
 - (2) في مجال الثروة الحيوانية: تم تشكيل شبكة أغنام العواس بالقرار رقم /68 تاريخ 2001/11/20، وتم انتساب /53/ مربي إلى الشبكة. وتم تجهيز سبعة مراكز بيطرية في الوحدات الداعمة للمشروع وتزويد فرعي درعا والسويداء بالأدوات اللازمة وتقديم حالياً خدماتها البيطرية للمربين (تحصينات ومعالجات من الأمراض الفطرية والطفيلية والجرثومية والفيروسية). وتم توريد /150/ حبيس عزل للتلقيح /40/ قبان لوزن النعاج و /40/ ميزان لوزن المواليد و /40/ ميزان لأخذ قراءات الحليب، وزعت على المربين المنضمين لشبكة مربي أغنام العواس. ودراسات فنية للعروض المقدمة للتجهيزات الخاصة بإنتاج حبابات السائل المنوي لمخبر مركز الكريم إضافة للمعدات والتجهيزات الأخرى. تم شراء /8/ أجهزة كمبيوتر مع ملحقاتها لزوم المراكز البيطرية. وتم ترقيم /3329/ رأس من أغنام العواس وتوزيع /240/ كبش محسن على المربين من ضمن أعمال شبكة مربي أغنام العواس، وتم الإعلان على شراء الإسفنج الهرموني وهرمون P.M.S.G لزوم شبكة مربي أغنام العواس.

- (3) في مجال تنمية المجتمع المحلي : إنجاز /284/ دورة محو أمية، استفاد منها /6414/ مستفيد ومستفيدة، وتنفيذ /50/ دورة خياطة وتريكو. وتنفيذ /61/ دورة صحة أسرية و /9/ دورات قبالة



و/49 دورة صناعات غذائية و/23 دورة كمبيوتر و/11 دورة لغة. إنجاز /96 ندوة توعية وجولة اطلاعية على مراعي وزيارات ميدانية وجولتين إطلاعتين إلى مركز الكريم وجدرين بحماة للإطلاع على التحسين الوراثي للأغنام. الانتهاء من المرحلة الأولى للمسح الاجتماعي، وتم إعداد التقرير النهائي وتوزيعه.

4) في مجال القروض: توزيع /55 جرار كقروض عينية للأخوة المربين بالتعاون مع المصرف الزراعي والشركة العامة للآليات الزراعية. وتوزيع /240 كبش محسن، وهو عدد أقل من المخطط له بسبب عدم توفر العدد اللازم في مراكز إنتاج الكباش المحسنة.

خامساً: مشروع التنمية الريفية في محافظة إدلب

إنجازات المشروع :

- 1) التمويل الصغير: بداية تم الاتفاق مع الـ UNDP على تقديم منحة مقدارها (1.3) مليون دولار في أواخر عام 2005 لتمويل المشاريع الصغيرة، إلا أن الـ UNDP انسحب من تمويل هذا القسم، ثم تم الاتفاق مع إيفاد على تمويله كقروض بمبلغ (840) ألف دولار.
- 2) قسم استصلاح الأراضي: بلغ إجمالي استصلاح الأراضي المنفذ / 4551 وتضمن / 3608 هكتار تشجير و 943 هكتار محاصيل، من أصل المساحة البالغة / 20000 هكتار، بنسبة تنفيذ 23%.
- 3) النشاطات التدريبية: بلغت نسبة التنفيذ 97%.

سادساً: مشروع التنمية الريفية في المنطقة الشمالية الشرقية

أهم إنجازات المشروع:

- 1) تشكيل لجان التنمية في القرى المستهدفة وتدريبها.
- 2) وضع خطط تنموية لكل قرية على أسس علمية وعملية.
- 3) تنفيذ دورات محو أمية وتوعية صحية وبيئية وتدريب الشباب العاطل عن العمل وإكسابه مهارات مختلفة.
- 4) افتتاح صناديق التمويل الصغير في القرى المستهدفة، حيث تم تحديد 17 قرية لتأسيس صناديق التمويل الريفي الصغير، وفتح الحسابات الخاصة بها في المصرف التجاري السوري وفق خطة عام 2014 (في محافظات حماة، حمص، الحسكة، القنيطرة، السويداء)، ووصل عدد الصناديق في المحافظات إلى 34 صندوقاً، وبلغ عدد المساهمين 4222 مساهماً.
- 5) تم منح حوالي 750 قرصاً بقيمة 33 مليون ليرة سورية، ووصلت مبالغ القروض الممنوحة في عام 2014 إلى أكثر من 21.3 مليون ليرة سورية، وبلغت نسبة الالتزام بالسداد من قبل المقترضين 100%.
- 6) دعم الوحدات الإرشادية بالتجهيزات اللازمة والسيارات.



- (7) دعم مراكز البحوث العلمية بتجهيزات مختلفة.
- (8) المساهمة في التحول للري الحديث.
- (9) تأسيس مخبر الري الحديث في الحسكة.
- (10) توزيع طبابخات شمسية.
- (11) توزيع وحدات الغاز الحيوي...إلخ

سابعاً: مشروع التنمية الزراعية في المنطقة الوسطى والساحلية (1996-2005)

يشمل المشروع أربع محافظات هي: حمص، حماة، اللاذقية، طرطوس.
إنجازات المشروع:

- (1) في مجال استصلاح الأراضي والبنى الأساسية:
بلغت المساحة المستصلحة /3458/ هكتار.
تم بناء ورشتين مركزيين في حمص واللاذقية.
تم إنشاء مركزين لتجميع الآليات الثقيلة في (حماة وطرطوس) والكازيات اللازمة.
تم إنجاز مبني الفرع في حمص وحماه وتأهيل مبني الفرع في اللاذقية وطرطوس.
- (2) في مجال الإرشاد الزراعي وتنمية المجتمع المحلي:
تم تجهيز /182/ وحدة إرشادية بالأثاث والمفروشات المكتبية ومعدات التقليم والتطعيم ومعدات تربية النحل وترامس تلقيح اصطناعي وصيدلية إسعاف أولية وبرادات وأفران غاز ووحدات مطبخ كاملة وتم توزيع /167/ جهاز كمبيوتر وتوزيع /50/ ماكينة خياطة عادية و /24/ ماكينة تريكو بغرض التدريب.
- تم تنفيذ /13/ دورة تدريبية خارجية و /236/ دورة تدريبية داخلية و /156/ دورة تدريبية للمزارعين، و /35/ دورة تدريبية للمهندسات في مجال المرأة الريفية و /1178/ دورة تدريبية للنساء الريفيات في مواضيع مختلفة. وتنفيذ /362/ نشاط إرشادي متنوع.
- (3) في مجال تنمية الثروة الحيوانية:
تم إنشاء /4/ مراكز بيطرية، مركز في كل محافظة، وتم تأمين /4/ قطاعات في المراكز البيطرية التابعة للمشروع وتجهيز المراكز البيطرية بالمعدات والأجهزة اللازمة، وهناك /4/ وحدات بيطرية متنقلة تم إعادة الإعلان عنها.
- (4) في مجال دعم إمدادات المياه:
تم تأهيل ينابيع عدد /73/ في محافظة اللاذقية.
خزانات تجميع مياه أمطار بطرطوس عدد /75/.
استكمال آبار مياه الشرب في حمص عدد /20/.
خزانات آبار في حمص عدد /18/.
خزانات قرى لمياه الشرب في حماة عدد /23/.



آبار لمياه الشرب في حماة عدد 1/ .
إنشاء خزان ماء عالي سعة 60/ متر مكعفي حماة.
تم تسليم 18/ بئر مع كامل تجهيزاتها وملحقاتها إلى المؤسسة العامة لمياه الشرب بحمص ويتم
التجهيز لتسليم بئرين آخرين.
5) في مجال الإقراض الزراعي:
تم تنفيذ 1732/ قرض استفاد منه 1719/ مزارعاً ومزارعة .

ثامناً: مشروع تطوير التشجير المثمر

يعتبر المشروع من المشاريع الحيوية الهامة التي تنفذها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المقرر
الرئيس لمكتب المشروع محافظة دمشق يتبع له ستة فروع رئيسية في محافظات (ريف دمشق –
حمص – حماه – حلب – طرطوس – اللاذقية) بدأ المشروع بالعمل عام 1986 وهو ممول من
مؤسسة قروض الإعمار الألمانية بمبلغ 96.8 مليون مارك غربي منها 58.4 مليون مارك لصالح
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لشراء آلات ومعدات وخدمات استشارية و 38.4 مليون مارك
لصالح المصرف الزراعي التعاوني لتمويل قروض المزارعين المشاركين بالمشروع، ويتم حالياً
التمويل الداخلي للمشروع لمتابعة تنفيذ الخطط المقررة والمحافظة على جاهزية الآليات.
يهدف المشروع إلى إدخال مساحات جديدة في الاستثمار لأول مرة، وتحويل بعض الأراضي
المستثمرة بشكل غير اقتصادي إلى استثمار اقتصادي.
حيث يعمل المشروع على تنفيذ أعمال الاستصلاح بشكل متكامل وذلك في الأراضي غير المستثمرة
زراعياً في المناطق الجبلية والهضابية إضافةً إلى الأراضي المستثمرة ذات المردود الضعيف
لزراعتها بالمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة حسب مناطق الاستقرار، حيث تقوم وحدات عمل
وحدات عمل توقييع الأراضي بتنفيذ أعمال الاستصلاح من نقب للتربة وتعزيل الحجارة وإقامة
المدرجات حسب طبوغرافية الموقع مع الحفاظ على مصارف المياه، وإنشاء شبكة الطرق التخديمية
التي تعمل مجتمعة على حماية التربة من الانجراف والتعرية باستخدام المعدات المتوفرة في
المشروع هذا وقد بلغ مجموع المساحات المستصلحة التي أنجزها المشروع في كافة المحافظات التي
عمل بها منذ عام 1986 وحتى نهاية عام 2013 /96877/ هكتار، منها /17086/ هكتار في محافظة
حمص، و /16510/ هكتار في محافظة حماه، و /14295/ هكتار في محافظة اللاذقية،
و /11489.5/ هكتار في محافظة طرطوس، و /15599.5/ هكتار في محافظة ريف دمشق،
و /21897/ هكتار في محافظة حلب.
ومن أهم أهداف المشروع:



- 1 - استصلاح الأراضي الجبلية والهضابية غير المستثمرة زراعياً بنقبتها وتعزيلها من الصخور والحجارة وإقامة المدرجات وزراعتها بالأشجار المثمرة في مساحات مختارة وزراعة المحاصيل الحقلية في المساحات المستصلحة الباقية.
 - 2 - تأمين الآليات الثقيلة لأعمال الاستصلاح، وإنشاء الطرق الزراعية الرئيسة والفرعية وتوسيع المدرجات كلما توفرت الظروف المناسبة لهذا التوسع حيث يمكن في هذه الحالة إدخال الجرار الزراعي في المدرجات لخدمة الأراضي وصيانتها.
 - 3 - الحد من الهجرة من الريف إلى المدن بتأمين العائد الاقتصادي المناسب.
 - 4 - استبدال زراعة التبغ والمحاصيل ضعيفة الإنتاج بزراعة الأشجار المثمرة الأكثر اقتصادية. ويبلغ عدد الآليات الثقيلة في المشروع 11 بلدوزراً باستطاعة 410 حصان و 13 بلدوزراً باستطاعة 310 حصان، و 15 بلدوزراً مزود بشفرة، و 14 تركساً، و 10 باكر باستطاعة 75 حصان حيث يبلغ إجمالي الآليات الثقيلة 63 آلية.
- وأهم جزء متميز وخاص في عملية الاستصلاح هو إزالة الحجارة والصخور من الأراضي المستصلحة بحيث تكون جاهزة لزراعتها بالأشجار المثمرة، وتم اختيار أنواع وأصناف الغراس المثمرة المزروعة وفقاً لملائمة هذه الأنواع لمختلف العوامل من طبيعة الأراضي والمناخ والارتفاع عن سطح البحر وتصنيف التربة ورغبة المزارعين وحسب الخطة المقررة.
- لكن توقف المشروع عن الاستصلاح بواسطة القروض بعد عام 2000، وإنما يقوم باستصلاح الأراضي وفقاً لرغبة المزارعين وبسعر التكلفة فقط، وتوقف المشروع عن العمل بعد عام 2014 وذلك بسبب الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.

تاسعاً: مشروع التنمية المتكاملة لتطوير الثروة الحيوانية

سنة الانطلاق : 2012/2/23.

الجهة القائمة عليها : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

تقدر تكاليف المشروع الإجمالية بما فيها التكاليف المادية الطارئة والناجمة عن ارتفاع الأسعار بمبلغ 73.13 مليون دولار أمريكي موزعة على فترة التنفيذ التي ستمتد ثماني سنوات.

يشارك في تمويل المشروع :

- 1 - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) : قرض متوسط الأجل بقيمة 27.33 مليون دولار أمريكي بنسبة 37.5%، ومنحة بقيمة 0.66 مليون دولار أمريكي بنسبة 0.8%.
- 2 - الوكالة الفرنسية للتنمية : بقيمة 27 مليون دولار بنسبة 36.9% علقت الوكالة الفرنسية التمويل بسبب ظروف خاصة بها.



- 3 - الجمهورية العربية السورية: تساهم بقيمة 16.37 مليون دولار أمريكي بنسبة 22.4% من إجمالي التكلفة. وسيتم استخدام 1.560 مليون منها لتغطية الضرائب.
 - 4 - المستفيدون: تقدر مساهمة المستفيدين في إنشاء الصناديق والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بحوالي 1.76 مليون دولار أمريكي بنسبة 2.4%.
- أهم نشاطاته وإنجازاته خلال السنوات السابقة:
- 1) في مجال تنمية الثروة الحيوانية:
 - اعتماد آلية ترقيم وتشغيل قطاع الثروة الحيوانية، واعتماد نظام الترقيم، ووضع هيكلية تنظيمية لأعمال الترقيم والتسجيل، واعتماد مجموعة الورقيات والسجلات المطلوبة والمؤشرات في المرحلة الأولى.
 - تشغيل فريق عمل GIS نظام المعلومات الجغرافية والمباشرة بمراحل رسم الخارطة الوبائية لبعض مسببات الإجهاض (طرطوس، السويداء).
 - إقامة ورشة عمل حول استخدام النظام الجغرافي في مجال الثروة الحيوانية.
 - إقامة دورة دعم خدمات الصحة الحيوانية.
 - توزيع حيوانات محسنة وراثياً على المربين/ذكور وإناث/ وقد بلغ عدد الحيوانات المحسنة الموزعة منذ بداية المشروع وحتى عام 2015 ضمناً هو (485) رأس أغنام و(18) رأس أبقار شامي و(46) رأس ماعز جبلي و(31) رأس ماعز شامي.
 - 2) في مجال الإرشاد الزراعي:
 - تنفيذ 23/ مدرسة حقلية لمربي الأبقار في محافظات (ريف دمشق - السويداء - حمص - حماه - الغاب - طرطوس - اللاذقية).
 - تنفيذ 20 يوم حقلية لمربي الثروة الحيوانية على عدد من المواضيع المرتبطة بتحسين دخل المربين.
 - إعداد وطباعة 2/ نشرة ارشادية وبعدد 4000/ نسخة في مجال الصبار الأملس وزراعة الشجيرات الرعوية في حقول الشعير كبداية علفية.
 - طباعة بوسترات تعليمية حقلية عدد 20/ في مجال الصبار الأملس وزراعة الشجيرات الرعوية في حقول الشعير كبداية علفية.
 - إعداد فيلم عن (الصبار الأملس نبات المستقبل) بالتنسيق مع مديرية الإرشاد.
 - إصدار العدد الأول والثاني من الرسالة الإخبارية الربعية الخاصة بأنشطة المشروع.
 - تم تحديث الأخبار والأنشطة الحقلية على الموقع الإلكتروني للمشروع والصفحة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك).



- (3) في مجال المرأة الريفية:
- أعطى المشروع أهمية خاصة للنساء الريفيات لكون المرأة هي المسؤول الأول عن تربية الثروة الحيوانية وذلك عن طريق تنفيذ دورات بهدف زيادة الوعي التعليمي والصحي وتصنيع منتجات الألبان للمستفيدات من قبل المشروع في محافظات (القنيطرة – السويداء – ريف دمشق – حمص – حماه – طرطوس – اللاذقية) حيث تم تنفيذ:
- تدريب / 264 / لجنة تنمية مجتمع محلي مشكلة من المربين المستهدفين في قرى المشروع على كيفية المشاركة في تنفيذ أنشطة المشروع، تعمل على حصر المشكلات التي تعترض مربى الثروة الحيوانية لزيادة الإنتاجية، والمشاركة في تنفيذ ومتابعة نشاطات المشروع في القرية .
 - تنفيذ / 46 / دورة في مجال محو الأمية استهدفت / 1024 / من النسوة العاملات في مجال تربية الحيوان .
 - تنفيذ / 52 / دورة تدريبية في مجال الصحة البشرية والأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان استفاد منها / 1234 / مستفيدة.
 - تنفيذ / 16 / دورة لتصنيع الأجبان والألبان شارك فيها / 369 / متدربة.
 - تنفيذ / 51 / جلسة في مجال الوقاية من التهاب الضرع عند الأبقار استهدفت / 1016 / مستفيدة.
 - تنفيذ / 15 / جلسة في مجال الطفيليات الداخلية استفادت منها / 327 / مستفيدة.
- (4) مكون التمويل الريفي الصغير أهم انجازات التمويل الريفي:
- تأسيس 43 صندوق تمويل ريفي صغير، حيث بلغ عدد المساهمين 6353 مساهم بنسبة مساهمة النساء 20%. وبلغ عدد القروض المقدمة للمربين المستهدفين في المشروع في كافة محافظات القطر 1413 قرض حتى نهاية عام 2015، منها 407 قرض في محافظة حمص، و 206 قرض في محافظة حماة.
- (5) مكون تحسين المراعي:
- تم زراعة شجيرات رعوية بمساحة 202.4 هكتار كحقل إرشادية، استهدفت 349.
- تم إجراء تجارب (عدد 15 تجربة) على تصنيع المكعبات العلفية والسيلاج ومعاملة الأتبان باليوريا.



التخلف في التنمية:

أسباب صعوبة تحليل وفهم التخلف:

- (1) إن دراسة أو محاولة فهم التخلف يقع في مجال متناقض والمقصود بذلك أنه لا يوجد مجتمع متخلف بنفس المستوى وبنفس النسبة بكل جوانبه فليس هناك مجتمع متخلف بشكل مطلق والسبب بذلك أن التخلف ظاهرة اقتصادية واجتماعية بأن معاً.
- (2) أننا حينما نحاول تحليل التخلف فعلياً نرصد المجتمع بجوانبه المتعددة وهذا المجتمع ليس كائن ساكن أو ميت وإنما هو في حركة دائمة. ومهما بدا لنا المجتمع أنه ساكناً ومستقراً وراكداً لكنه حقيقة في حركة مستمرة، وغالباً ماتكون حركة المجتمع هذا نحو الأفضل وإن نتائج الدراسات التي نجريها على المجتمع لاتظهر نتائجها مباشرة وإنما تحتاج الى وقت حتى الوصول الى النتائج المناسبة.
- (3) ان تحليل التخلف يقع في مجال بالغ الغموض والتشعب والسبب في ذلك أننا حين نتحدث عن تخلف مجتمع ما يجب أن نغطي كل جوانبه وهذه الجوانب عديدة ومتنوعة.

نشأة التخلف:

ينظر معظم المهتمون بقضية التخلف على أنها ظاهرة حديثة نسبياً، أي ليست ضاربة بأعماق التاريخ وأن هذه الظاهرة الظاهرة نشأت مع بداية الثورة الصناعية التي حصلت في بعض المجتمعات الأوروبية. وكان ذلك نتيجة للاستعمار الأوروبي لمعظم بقاع العالم أي أن التخلف نشأ نتيجة الاقلاع الصناعي والاجتماعي الذي حصل للدول الأوروبية ومساعد على ذلك أن تقدم أوروبا هو الاستغلال الذي مورس على المستعمرات والاستنزاف ونهب خيرات الشعوب وتحويلها لمصدر للموارد وفي نفس الوقت سوق لتصريف منتجات الدول المتقدمة , وأكد المهتمون أنه قبل هذه الحقبة الزمنية كانت كافة دول العالم ومناطقه في مستويات متقاربة في معيشتها ومتوسط دخلها و غير ذلك من أوجه التشابه وبهذا المعنى يصبح كل من التخلف والتقدم نتاج للآخر. كما يمكن تحديد هذه المرحلة التاريخية بمرحلة الاكتشافات الجغرافية والتقنية والنهضة الفكرية في القرن التاسع عشر.

تيارات التخلف:



1 - رؤية التيار التاريخي للتخلف: يعتقد ممثلي هذا التيار بوجود تشابه كبير بين واقع الدول المتخلفة حالياً وبين واقع الدول المتقدمة في مرحلة تاريخية سابقة، إن هذه المقولة أي التشابه هو نوع من الایحاء. والتخلف الذي تمر به المجتمعات الآن مرت به المجتمعات السابقة. ولذا فإن أصحاب هذا الرأي يعترضون على الرأي القائل بأن التخلف قد يصبح حالة دائمة ومستمرة أي حالة بنيوية كما أنهم يحاولون تبرئة التقدم للمجتمعات المتقدمة فيما تعيشه وتعانيه الدول المتخلفة. وفي نفس الوقت يعترفون بأن التخلف ظاهرة صعبة ومعقدة ولكنهم يحاولون الایحاء بأن كل الشعوب قادرة وستخلص من التخلف ولكنها ستحتاج لبعض الوقت والشيء الآخر الذي تحتاج إليه أن تتبع النهج الذي اتبعته الدول المتقدمة حتى وصلت إلى ما هي عليه، وهم يعتمدون في تحليلهم هذا على نقطتين:

- النقطة الأولى: أنهم ينظرون إلى التخلف على أنه ظاهرة كمية، بمعنى أنه يمكن معرفة واقع التخلف ومداه من خلال بعض المؤشرات سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي مثل (الدخل، الانفاق، نسبة الأمية، البطالة) ومن خلالها يوضحون واقع التخلف. هذه المؤشرات لا بد أن تعطي فكرة عن مدى تقدم أو تخلف المجتمع، كما أنهم يريدون اثبات أن الدول المتخلفة حالياً تمثل ماضي الدول المتقدمة ومرحلة من المراحل السابقة التي مرت بها الدول المتقدمة ومن ثم تجاوزتها. من خلال هذه المقارنة يحاولون تبيان أن كل مجتمع سيبذل التقدم من خلال اعتماد نفس الأسلوب ونفس الخطط التي اتبعها الدول المتقدمة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. وأن كل مجتمع سوف يمر بمراحل قد تطول أو تقصر لكنها حتماً ستصل إلى مرحلة التقدم. وينصحون بالاعتماد على التجربة البريطانية التي قامت بشكل أساسي وفقاً لأمرين:
- (a) أن يحقق المجتمع نسبة ادخار سنوية من الناتج الوطني ما بين 15-20%
- (b) القيام بالصناعات النسيجية (البريطانية) لأن لهذه الصناعة علاقات ارتباط متعددة مع الدول المنتجة للمواد الخام والدول المستهلكة للناتج النهائي.

إلا أن هذا الاقتراح رغم بساطته ليس صحيحاً لعدة أسباب:

السبب الأول: أن التكنولوجيا وتقنيات العمل والانتاج التي كانت موجودة حينها ساعدت التطور البريطاني حيث كانت بسيطة ويمكن فهمها واستيعابها، أما التكنولوجيا السائدة الآن معقدة وصعبة ويصعب فهمها وتطبيقها.

السبب الثاني: أن التجارة الدولية العالمية في حينها ساعدت الدول الرأسمالية على تقدمها ونهضتها بينما في الوقت الحاضر، فإن هذه التجارة تتم على حساب الدول المتخلفة وبالتالي أصبحت معرقل لعملية تطورها.



السبب الثالث: أن التقسيم الدولي للعمل ساهم في تطوير الدول المتقدمة لكنه الآن معيقاً للدول المتخلفة، من حيث حصر الصناعات الثقيلة بالدول المتقدمة.

- النقطة الثانية: ان التخلف في الدول المتخلفة هو نتيجة لاختلال التوازن في عناصر التنمية ممثلة بالعمل والتنظيم ورأس المال اذ أنه غالباً مايكون هناك فائض في بعضها وبنفس الوقت هناك نقص في البعض الآخر، وبالتالي هذه الكميات من العناصر ليست متناغمة ومتوازنة فيما بينها لتحقيق التقدم.

(a) اختلال التوازن في عنصر العمل:

يقال أنه في كل الدول المتخلفة هناك فائض في هذا العنصر وخصوصاً في الأيدي العاملة غير المؤهلة وأن هذا الفائض في عنصر العمل هو سبب أساسي في التخلف. **النقد:** لا بد من الاعتراف بأن الكثير من الدول المتخلفة لديها يد عاملة بشكل كبير بما يفوق طاقاتها وامكانياتها لاستيعابهم وتوظيفهم، لكن هذا لا ينطبق على كل البلدان حيث أن هناك بلدان تعاني نقص في الأيدي العاملة وهي متخلفة، مثل دول الخليج التي لديها فقر باليد العاملة الخبيرة.

(b) اختلال في عنصر رأس المال:

بمعنى أن الدول المتخلفة دخلها الوطني متواضع وبالتالي فهو لا يسمح بالاستهلاك المريح وتحقيق نسبة ادخار وتوظيفها في خطط التنمية. **النقد:** - إن نقص رأس المال ليس واحداً في الدول المتخلفة وبالتالي لا يمكن الركون إليه لأن هناك دول متخلفة ولديها فائض في رأس المال كدول الخليج. - إن المساعدات الخارجية ليست متاحة لمن يرغب وبالكميات التي يرغب بها.

(c) الإختلال بعنصر التنظيم أو الكفاءات:

بمعنى أن الدول المتخلفة تفتقر للعقل المنظم القادر على الابداع وانشاء الاستثمارات، حتى وإن وجد مثل هذا العقل فهو غالباً يستثمر أمواله في قطاعات لا تساهم في عملية التنمية.

النقد: أن الدول المتخلفة لا تفتقر إلى العقل القادر على التنظيم ولكن غير مستثمرة بالشكل الصحيح.

2 - رؤية التيار البنيوي للتخلف:



يقول أصحاب هذا التيار أن التخلف هو نتاج الهيمنة التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول المتخلفة أي أن التخلف نتج عن تبعية البلدان المتخلفة للدول المتقدمة، هذه الهيمنة والتبعية أدت إلى أن تكون البلدان المتخلفة مصدراً للمواد الأولية للدول المتقدمة وسوق لتصريف منتجاتها، ومكاناً لاستثمار رؤوس الأموال ويدلون على ذلك أنه منذ القرن الخامس عشر تمت عمليات النهب واستنزاف الثروات الموجودة في البلدان المتخلفة وذلك لصالح الصناعة الناشئة في البلدان المتقدمة وأوروبا على وجه الخصوص.

بعد الحرب العالمية الثانية بمنتصف القرن العشرين، تحولت عمليات التبعية والنهب لصالح أمريكا، إن النهب هذا استنزف الموارد المادية والبشرية وأيضاً الأيدي العاملة الموجودة في الدول المتخلفة وهذا حرم الدول المتخلفة من ركيزة أساسية لبناء تقدمها.

إن التبادل التجاري كان وما زال في صالح الدول المتقدمة على حساب المتخلفة، كما أن هذه الهيمنة أدت إلى استنزاف ثقافات الدول المتخلفة واستبدالها بثقافات غريبة عنها.

كيف يعمل التخلف في اقتصاديات الدول المتخلفة؟

نتيجة للتخلف يحصل تفكك في القطاعات الاقتصادية وتظهر الازدواجية أي أنه نتيجة هيمنة الدول المتقدمة على المتخلفة ونشوء التبعية فإن اقتصاديات الدول المتخلفة أصبحت مرتبطة وخادمة للاقتصاديات المتطورة.

هذا الارتباط مع الاقتصاديات المتطورة أدى إلى تشوه اقتصاديات الدول المتخلفة بمعنى أنه أصبحت لدينا اقتصاديات مفككة غير مترابطة.

إن هذا الأمر أدى إلى ظهور الازدواجية أي أن القطاعات التي تخدم المجتمع نجد أنها متخلفة بينما في مجالات الإنتاج التي تخدم الغرب الاجنبي فنجد أنها متطورة.

كيف تتجلى علائم التخلف؟

يتمحور الامر حول عدم قدرة الاقتصاد المتخلف على تلبية حاجات الانسان الاساسية مثل الطعام والشراب مما ينعكس على الجانب الصحي فنلاحظ تدني الصحة وانتشار الاوبئة والامراض في الدول النامية مما يجعل معدل الحياة منخفض حيث نجد أن متوسط عمر الانسان في هذه المجتمعات منخفض.

إن الامر يمتد إلى الناحية الثقافية فالمجتمعات المتخلفة تعاني من انتشار الأمية أي حرمان الفرد من التطور في المجالات المختلفة.

خصائص التخلف:



من الناحية الاقتصادية:

- 1 - ان النشاط الاقتصادي أحادي : أي أن الاقتصاد المتخلف يعتمد أو يركز على نشاط انتاجي أو أنشطة قليلة والواقع بالشكل العام أن اقتصاديات الدول المتخلفة تركز على القطاع الزراعي.
- 2 - التصدير الاحادي: إذ أن صادرات الدول المتخلفة تعتمد على منتج محدد من السلع فالتصدير حتماً سيكون لهذه السلع مما يجعل اقتصاديات هذه البلدان ذات حساسية بالغة لتقلبات السوق لذلك من المهم جداً للدول أن تنوع صادراتها.
- 3 - تدني مستوى القوى المنتجة (القوى العاملة وأدوات العمل): ان سيطرة أنماط الانتاج البدائية في الدول المتخلفة شكل عائقاً في وجه التنمية ويحول دون تأهيل القوى العاملة مما يؤدي إلى انتاجية عمل متدنية.
- 4 - عدم وجود علاقات ارتباط علوية وسفلية بين قطاعات الانتاج: اذ أن القطاعات الاقتصادية مفككة ومجزئة وعلاقات الارتباط فيما بينها ضعيفة أو غير موجودة وهي لاتعتمد على بعضها البعض. فمثلاً، قطاع الزراعة لايعلم مايجتاجه قطاع الصناعة حيث يجب على القطاعات أن تنتج ماتحتاجه القطاعات الاخرى.
- 5 - وجود نمط استهلاك مشوه: إن الدول المتخلفة تعاني من هذا النمط ويوجد نمطين للاستهلاك:
(d) النمط الاول : وجود طبقات غنية في المجتمع يتركز طلبها الاستهلاكي على السلع الكمالية والسلع المستوردة ومبررات هذا الطلب هو حب الظهور أو العادات القديمة.
(e) النمط الثاني : وجود طبقات فقيرة في المجتمع تشكل الغالبية ويتركز طلبها على المواد رخيصة الثمن والمنتجة محلياً , وردية النوعية.
- 6 - وجود الدخل المتدني : إن معظم دخول الناس في الدول المتخلفة هي دخول متدنية هذا يجعل القوة الشرائية متواضعة في هذه البلدان حتى أن علاقات السوق من عمليات البيع والشراء تكون بطرق شبه بدائية ومتخلفة.
- 7 - تخلف مستوى القوى العاملة: إن القوى العاملة في البلدان المتخلفة غير مؤهلة , لأن قطاع الانتاج السائد لايطالب هذه القوى العاملة ولايرغب في توظيفها وحتى اذا تم تأهيلها فلا تؤهل بالمستوى المطلوب وكثيراً من المؤهلين لا يتم استثمارهم في مجال تأهيلهم .

من الناحية الاجتماعية:

- 1 - وجود تشكيل طبقي مشوه: بمعنى أنه يوجد في المجتمعات المتخلفة بقايا للطبقات القديمة وعدم تشكل طبقات حديثة بشكل . ان هذا التشوه في المجتمع سببه الاساسي هو الاستعمار سابقاً



- وهيمنة الخارج على هذه البلدان, إن هذا الامر أعاق تشكل الطبقات في هذا المجتمع مما أثر على عدم قيام التنمية فيها, أي أن هذه الهيمنة أعاق التنمية مما أعاق تبلور وتشكل طبقات واضحة.
- 2 - وجود تشكل طبقي غامض: أي لا توجد حدود واضحة تميز الطبقات بعضها عن بعض فتلاحظ الشخص نفسه جزء من وقته موظف وجزء يعمل كفلاح وهذا الامر يمنع ويعيق بدوره تمييز وجود تشكيلة اقتصادية واجتماعية تأخذ على عاتقها قيادة المجتمع.
- 3 - غياب الوعي الطبقي في ظل عدم وجود تشكيل طبقي واضح: فنلاحظ عدم تبلور الوعي الطبقي وبناءً على ذلك فقد استبدل بأشكال أخرى من الوعي وهي معرفة للتنمية كالولاء القبلي أو الديني أو الاقليمي هذا الامر يجعل القوة الفاعلة في المجتمع تنجح تارة لليمين وتارة لليسار لانه ليس لديها أفكار ثابتة ومستقرة وواضحة.
- 4 - هيمنة القيم الاجتماعية القديمة البالية: حيث أن القيم السائدة في المجتمعات المتخلفة هي الاعتقاد بالأوهام كالخرافات والشعوذة البعيدة كل البعد عن العقل.
- 5 - توسع الطبقة الإدارية والبيروقراطية: ان البلدان المتخلفة معظمها نال استقلاله حديثاً ووجدت أن ليس لها كوادر ولا كفاءات فبدأت تبني هذه الكوادر وكانت أكبر من الحاجة فأصبحت عائق وبدلاً من أن تقود عملية التنمية كطبقة مثقفة فقد تحولت لطبقة طفيلية وغير منتجة وهذه الطبقة تعاني من ازدواجية في السلوك.



محددات استدامة (تواصل) التنمية الزراعية

هل يمكن تحقيق التنمية الزراعية والارتفاع بالإنتاجية والإنتاج الزراعي الكلي للوفاء باحتياجات السكان وتحسين معيشتهم بصورة دائمة؟ سؤال مطروح الآن، وسيظل كذلك في المستقبل، وينبغي على المؤسسات البحثية أن توليه عناية فائقة. ولا شك في أن هناك فرصاً متاحة الآن لتحقيق استدامة أو تواصل التنمية الزراعية، وستتاح باستمرار من خلال القدرات المتنامية للعلم والتكنولوجيا والوعي العام بضرورة التنمية الزراعية. ولكن هناك أيضاً الكثير من العوامل المحددة التي تضع قيوداً على هذه الاستدامة وربما تكبحها. والفرصة المتاحة حالياً، والتي ستتاح مستقبلاً، والقيود أو المحددات الحالية، وكذلك التي ستنشأ مستقبلاً، تختلف بطبيعة الحال من بلد لآخر، ومن وقت لآخر، كما يمكن أن تتغير بالنسبة لبعضها البعض تبعاً للجهود التي تبذل للتعامل معها. وعموماً يمكننا النظر إلى محدّدات التنمية الزراعية المتواصلة في مجموعتين من العوامل: **الأولى** وهي الأكثر خطورة والأصعب في المعالجة، وتشمل تلك التي تتعلق بتآكل قاعدة الموارد الطبيعية المتمثلة في: (1) الأرض، (2) الماء، (3) الهواء والمناخ، (4) المورد الوراثي، (5) الطاقة غير المتجددة. **والثانية** وتشمل تلك العوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد وأهمها: (1) الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية، (2) التكنولوجيا المتاحة والتي يمكن توليدها ونقلها وتبنيها، (3) الضغط السكاني، (4) الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجري التنمية الزراعية خلالها، ومتطلبات أمان الغذاء وما ترتب عليها من دعوة إلى زراعة بديلة، وهذا العامل الأخير سبق أن ناقشناه بقدر من الاستفاضة.

أولاً- تآكل قاعدة الموارد الطبيعية:

1 - تآكل مورد الأرض الزراعية:

ونقصد بالأرض الزراعية هنا كل الأراضي التي تدخل في مجال الاستثمار الزراعي شاملة المحاصيل، والزراعات المستديمة، والمراعي المستديمة، والغابات والأحراش. هذا المورد يتعرض بوجه عام لنوعين من التآكل: الأول من حيث الكم أو متوسط ما يخص الفرد، والثاني من حيث النوعية أو الخصوبة.

وقد سبق أن أشرنا في الفصل الأول إلى تناقص في متوسط ما يخص الفرد بدرجة خطيرة خلال الثلاث والعشرين عاماً الأخيرة، سواء على مستوى العالم أو على مستوى الوطن العربي، وهو تناقص يعزى إلى زيادة السكان في مقابل مورد محدود بطبيعته، ومن ثم فأي زيادة سكانية قادمة لن تقابلها زيادة مماثلة في مورد الأرض الزراعية وبالتالي سوف يستمر هذا المورد في التآكل كمياً، أي سوف يتناقص متوسط ما يخص الفرد. وقد ذكر هانراهان أنه في خلال النصف قرن الأخير حدث تناقص حاد في معدل استصلاح الأراضي الجديدة، وبينما كان التوسع في مساحة المحاصيل خلال



الخمسينيات يجري بمعدل 1% سنوياً تناقص هذا المعدل في السبعينيات إلى نحو 0.3% ولا شكل في أن مقدار هذا التآكل يختلف كثيراً من بلد لآخر، فبعض الدول لا يزال لديها كثير من المساحات لم يستثمر بعد، ولكن الكثير من الدول استثمرت معظم ما لديها. وفي الوطن العربي قد يجوز لنا القول بوجود مجال في السودان والعراق وربما سوريا- ولكن لأي مدى؟ ثم ماذا عن الأقطار الأخرى؟ في مصر مثلاً- وهي تعطي مثلاً لبلد كاد أن يصل - إن لم يكن قد وصل بالفعل- إلى "حد" الطاقة الاستيعابية للموارد الطبيعية، تضافرت الزيادة السكانية، وأدى تحويل جانب من الأرض الزراعية إلى استخدامات أخرى غير زراعية، أدى إلى تناقص ما يخص الفرد الواحد من الأرض الزراعية من نحو 2038م² عام 1907 إلى 1020م² عام 1957، أي إلى نحو النصف خلال خمسين عاماً، ثم إلى 522م² عام 1985- أي على النصف مرة أخرى خلال ثمانية وعشرين عاماً، ثم إلى 471م² عام 1992. ومع استمرار الزيادة السكانية يستمر التناقص بمعدل يقارب معدل الزيادة السكانية. وقد قدر جاردنر وباركر مساحة الأرض الزراعية المصرية التي فقدت من قطاع الزراعة وتم استخدامها في أوجه النشاط الأخرى فيما بين عامي 53، 1984 بنحو 570 ألف فدان أو 10% من المساحة الكلية للأرض الزراعية.

ومن حيث النوعية أو الخصوبة، فلا شك في أن الأرض الزراعية تتعرض لمصادر عديدة من مسببات تدهور الخصوبة، لعل أهمها عوامل التعرية والتدهور الكيماوي (الملوحة والقلوية وارتفاع مستوى الماء الأرضي أو الغدق والتدهور الفيزيائي لبناء التربة)، وجميعها تؤثر سلباً في القدرة الإنتاجية للأرض الزراعية. وقد قدر **اجيبوتيل** الأراضي المتدهورة على مستوى العالم 1214 مليون هكتار معظمها بسبب التعرية المائية (748 مليون هكتار)، والتعرية بفعل الرياح (280 مليون هكتار)، والتدهور الكيماوي (147 مليون هكتار)، والفيزيائي (39 مليون هكتار). أما من حيث الأسباب الرئيسية فهي: إزالة الغابات (384 مليون هكتار)، والرعي الجائر (398 مليون هكتار)، والإدارة السيئة للأرض الزراعية (239 مليون هكتار) وأسباب أخرى (93 مليون هكتار).

وهكذا فإن تناقص ما يخص الفرد من أرض زراعية وتناقص خصوبتها ومن ثم قدرتها الإنتاجية، كل هذا يفرض قيوداً صعبة على استدامة التنمية الزراعية ينبغي إيجاد حلول مناسبة له.

ويلخص عبد السلام موقف مورد الأرض الزراعية في مصر بقوله: "في خلال الخمسين عاماً الماضية تعرضت مساحة الأراضي الزراعية إلى عاملين متضادين، أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فعلى الجانب الإيجابي كانت هناك جهود لاستصلاح أراض جديدة وإضافتها إلى الرقعة المنزرعة، ويبدو حتى الآن أن هذا العامل لم يحقق النجاح المنشود بل كان دوره في التأثير في مساحة الرقعة المنزرعة محدوداً للغاية. وعلى الجانب السلبي كانت هناك مجموعة من العوامل تعمل معاً على تآكل الرقعة المنزرعة - فالزيادة السكانية وتضاعف عدد سكان الريف تقريباً استلزم استقطاع مساحات كبيرة لأغراض السكن والخدمات الأساسية والطرق... الخ وكذلك زحفت المدن ليس نحو الصحراء،



ولكن نحو الأراضي الزراعية واقتطعت منها الكثير، وكانت ثالثة الأثافي في التجريف الذي أقدم عليه الإنسان المصري في السنوات الأخيرة، غير واع بمدى الجرم الذي يقترفه في حق نفسه والأجيال القادمة. وأصبحت محصلة عوامل التآكل هذه أكبر أثرا- خاصة في السنوات الأخيرة- من محاولات الاستصلاح لأراض جديدة، ومن ثم يبدو أن خانة الخصوم في الرقعة الزراعية كانت أكبر من خانة الإضافة. وبجانب ما اعتري الرقعة الزراعية من حيث الكم كان هناك أيضا خصم من حيث الكيف، بسبب ما أصاب مساحات كبيرة من تدهور ملحوظ في خصوبة التربة وارتفاع مستوى الماء الأرضي".

2 - تآكل مورد الماء:

تتحصّر مصادر المياه العذبة اللازمة للاستثمار الزراعي في واحد أو أكثر من ثلاثة مصادر (باستبعاد تحلية ماء البحر): الأمطار والأنهار والمياه الجوفية. وكما هو الحال بالنسبة لمورد الأرض، يعاني مورد الماء من تآكل كمي - تناقص متوسط ما يخص الفرد - وتآكل نوعي أي تناقص جودة وصلاحية المياه. وقد تحدثنا في الفصل الأول عن تناقص متوسط ما يخص الفرد. أما التآكل النوعي فينتج أساسا عن زيادة الأملاح وعن التلوث خاصة بالنترات والفوسفور وإلى حد ما بمبيدات الآفات. وتعتبر الأسمدة المعدنية والحيوانية مصدرين رئيسيين للعناصر الغذائية للنبات خاصة الآزوت والفوسفور، وإذا استخدمت بكثافة يمكن أن تشكل مصدر التلوث الماء بالآزوت والفوسفور. ومعظم الآزوت الذي يرشح من الأراضي الزراعية إلى مجاري الأنهار وخزانات الماء الجوفي يكون في صورة نترات. وتحت الظروف العادية للزراعة تؤثر عوامل عديدة في رشح الآزوت من التربة أهمها معدل التسميد الآزوتي المعدني والعضوي. وقد استحوذ تلوث الماء بالنترات على اهتمام خاص في السنوات الأخيرة لعدة أسباب أهمها: (1) التأثير في صلاحية مياه الشرب وخاصة المياه الجوفية، (2) تلوث الماء الأرضي لا يمكن عكسه على المدى القصير، (3) اتجاهات التلوث هي نحو الزيادة ويتوقع أن تستمر في الزيادة، (4) صعوبة التحكم في التلوث من المصدر بسبب تعدد مصادره.

والجانب الأكبر من الآزوت في التربة يوجد في صورة آزوت عضوي أهم مصادره الأسمدة العضوية، وتحلل بقايا النباتات بعد الحصاد وجذور النباتات والكائنات الدقيقة بالتربة، والجزء الباقي يوجد في صورة آزوت غير عضوي أو معدني وهذا هو الجزء المتاح للنبات، وهو يوجد أساسا في شكل أيونات نترات وأيونات أمونيا. ومدخلات الآزوت إلى مجمع الآزوت بالتربة أي النظام "التربة / النبات" تشمل: (1) مياه الأمطار في شكل نترات وأمونيا، (2) التثبيت الحيوي لأزوت الهواء الجوي بواسطة بكتيريا العقد الجذرية، (3) الأسمدة العضوية الحيوانية والخضراء، (4) الأسمدة الصناعية وهي تحتوي على الآزوت في واحد أو أكثر من ثلاث حالات وهي، النترات والأمونيا



(معدني) واليوريا (عضوي) – والأمونيا عند إضافتها للتربة تتحول بسرعة إلى نترات، أما اليوريا فتتحول أولاً إلى أمونيا ثم إلى نترات. ونظراً لأن الأزوت المعدني يتاح بصورة فورية للنبات، فإن الأسمدة الأزوتية المعدنية إذا أضيفت للتربة تدريجياً وتبعاً لاحتياجات النباتات يمكن للنباتات امتصاصها وتفي باحتياجاتها أكثر من الأزوت العضوي، أما إذا أضيفت بوفرة وبأكثر من احتياجات النباتات فإنها ترشح بسهولة نظراً لأنها سريعة الذوبان في الماء. ويترتب على الزيادة الكبيرة في العناصر الغذائية خاصة في الماء السطحي زيادة ظاهرة النمو الكثيف للطحالب والنباتات المائية، بما يؤدي إلى استهلاك الأكسجين الذائب في الماء ومن ثم تعرض الأسماك للاختناق، وهي ظاهرة تحدث أساساً في المياه الراكدة مثل مياه البحيرات والخزانات والأنهار والقنوات بطيئة الجريان. كذلك يؤدي هذا النوع من التلوث إلى نقص جودة مياه الشرب وزيادة صعوبة وتكاليف تنقيتها.

ويمكن التأثير في دورة الأزوت في "التربة / النبات" بصورة فعالة من خلال المعاملات الزراعية، مثل الإضافة المباشرة للأسمدة، وزراعة البقوليات، وكذلك من خلال العزق والحرث والري والصرف. ومن ثم يمكن من خلال اتباع المعاملات الزراعية السليمة التحكم في مقدار تلوث المياه بالأزوت.

أما التلوث بالمبيدات الحشرية والنيماطودية ومبيدات الحشائش فأضراره محدودة تحت ظروف الاستخدام السليم لهذه المبيدات، والمبيدات الفطرية المستخدمة في الزراعة في الوقت الحالي احتمالات مخاطر تلوث الماء بها قليلة، نظراً لانخفاض مستويات بقائها ومعدل حركتها أو كليهما.

3 - تلوث الهواء وتغير المناخ:

أثار تلوث الهواء وما يترتب عليه من تغيرات مناخية محتملة وآثار بعيدة المدى في صحة الإنسان، وأيضاً في الإنتاج الزراعي، الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة تحدد في ثلاث مشاكل رئيسية وهي: (أ) الأوزون، (ب) الاحتباس الحراري أو دفء الأرض، (ج) الأمطار الحمضية.

(أ) الأوزون:

مشكلة الأوزون وتأثيره في البيئة مشكلة ذات شقين – يتعلق الأول والذي لقي الاهتمام الأكبر على النطاق العالمي، لأنه يمس العالم كله، يتأكل طبقة الأوزون، أما الثاني فهو محلي يختلف في درجة خطورته من منطقة لأخرى ويتمثل في زيادة الأوزون في طبقة الهواء الجوي الملاصقة للأرض.

والأوزون عبارة عن جزيء أكسجين يحتوي على ثلاث ذرات أكسجين، بينما في الأكسجين العادي يتكون الجزيء من ذرتين فقط، وهو موجود في الهواء الجوي ولكن بنسبة قليلة جداً بالمقارنة بالأكسجين العادي، ويشكل الأوزون طبقة رقيقة في منطقة الأستراتوسفير بالغلاف الجوي للأرض تحيط بالكرة الأرضية، وتحميها من نفاذ الجانب الأكبر من الأشعة الشمسية فوق البنفسجية وتآكل



طبقة الأوزون يمكن أن يؤدي إلى السماح بمرور، ومن ثم وصول، قدر أكبر من الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض. هذه الأشعة – وهي الأشعة الأقصر من حيث طول الموجة بين طيف ضوء الشمس – لها قدرة كبيرة على تدمير الكثير من الجزيئات البيولوجية المهمة من ضمنها جزيء (DNA)، وهي تؤدي إلى إصابة الإنسان بالكثير من الأضرار أهمها سرطان الجلد، فضلا عن أنها تؤدي إلى نقص إنتاجية المحاصيل ونقص كثافة يرقات بعض الأسماك والبلانكتون الضروري لسلسلة الغذاء في البحر. وقد لوحظ أن زيادة استخدام مركبات الكلوروفلورو كربون (ك كل 3-CFC) التي تستخدم بكثرة في صناعة التبريد والإيروسولات، ومركبات الهالون (تحتوي على البروم بدلا من الكلور) التي تستخدم في إطفاء الحرائق، يؤدي على تصاعدها إلى طبقات الجو العليا (الاستراتوسفير)، نظرا لأنها لا تتفكك في طبقات الجو المنخفضة (التروبوسفير) حيث تعمل على تدمير طبقة الأوزون. ويحدث التفاعل بين جزيء الكلوروفلورو كربون وجزيء الأكسجين على النحو التالي:

- 1 - تعمل الأشعة فوق البنفسجية على كسر الرابطة بين ذرة الكربون وإحدى ذرات الكلور الثلاث وفصلها عن جزيء الكلوروفلورو كربون، ومن ثم تنطلق ذرة كلور حرة.
- 2 - تقوم ذرة الكلور الحرة بكسر الرابطة بين ذرتي أكسجين في جزيء الأوزون ليتكون جزيء أكسجين عادي (ذرتان) وجزيء أول أكسيد الكلور.
- 3 - تقوم ذرة أكسجين بكسر جزيء أول أكسيد الكلور إلى أكسجين وكلور، وترتبط بذرة الأكسجين ليتكون جزيء أكسجين عادي، وتنطلق ذرة الكلور حرة لتعيد الكرة من جديد مع جزيء أوزون آخر.

وهكذا يقوم الكلور بدور العامل المساعد ولا يتغير في العملية، ومن ثم تستطيع ذرة كلور واحدة تحطيم ما يصل إلى عشرة آلاف جزيء أوزون قبل أن تعود إلى طبقة التروبوسفير

ونظرا لأن المشكلة تهم دول العالم، ومن بينها الدول المتقدمة، فقد تم التوصل إلى توقيع اتفاقية مونتريال التي تحقق وفق إنتاج واستخدام الكلوروفلورو كربون بحلول عام 2000م،

والتزمت الصناعة بتطوير منتجات وعمليات بديلة لا تستخدمها، وتشارك الدول الأخرى في الاستفادة من هذه البدائل. وهكذا استند الاتفاق على المبدأ المهم "ليس كافيا فقط إصدار تشريع بشأن مشكلة بيئية، ولكن يجب لعمل على إيجاد حل شامل مقبول اقتصاديا"، وهكذا تم وضع الأساس لحل مشكلة تآكل طبقة الأوزون في إطار التعاون الدولي.

والمشكلة الثانية التي تتعلق بالأوزون هي مشكلة الضباب الدخاني أو "الضبخن"، وهو أكثر ملوثات الهواء تعقيدا وصعوبة في السيطرة عليه.



والضبخن ينتج عن عدد كبير من المصادر، وهو لا ينبعث بصورة مباشرة من مصادر معينة بل يتكون في الهواء نتيجة تفاعلات كيميائية ضوئية بين أكاسيد النيتروجين والمركبات العضوية الطيارة. وفي أي منطقة قد تكون هناك الآلاف من المصادر الصغيرة والكبيرة الثابتة بالإضافة إلى المتحركة من السيارات والآليات. وأهم مصادر المركبات العضوية الطيارة نواتج الاحتراق الداخلي للمحركات، أبخرة البنزين المنبعثة من الآليات، مضخات محطات البنزين، معامل تكرير البترول، أبخرة المذيبات الكيميائية المنبعثة من عدد كبير من المنشآت الصناعية والتجارية مثل التنظيف الجاف ودهانات الأسطح المعدنية وغيرها.

وتنشط أشعة الشمس التفاعلات الكيميائية التي ينتج عنها الأوزون، ومن ثم يزداد تركيزه إلى حده الأقصى خلال أشهر الصيف، خصوصا مع ارتفاع درجة الحرارة وعند سكون الهواء لمدة طويلة. وللضبخن تأثيرات ضارة عديدة في صحة الإنسان مثل التهابات الأغشية المخاطية للأنف والزور، كما أنه يؤثر في أداء الرئتين لوظائفهما. كذلك له تأثيرات كبيرة في المحاصيل الزراعية والغابات والغطاء النباتي بوجه عام. وقد قامت وكالة حماية البيئة الأمريكية بحصر مكثف منذ أواخر السبعينيات للأضرار التي يسببها الأوزون للزراعة، وقدرت الخسائر بما يتراوح بين مليارين وثلاثة مليارات من الدولارات سنويا. وذكرت بعض الدراسات أن مستويات الأوزون المنخفضة، وهي تلك الأقل من المستويات المسموح بها من الناحية الصحية، يمكن أن تسبب نقصا في إنتاجية العديد من المحاصيل بنحو 10%، أما المستويات الأعلى فقد أدت إلى نقص محصول الطماطم بنحو (33%) والفاصوليا (26%) وفول الصويا (20%). والضبخن، كما سبق أن ذكرنا مشكلة بيئية محلية، ومن ثم يعتمد حلها على جهود البلد الذي يعاني منها. وهناك العديد من الوسائل التي تساعد على التخفيف من حجم المشكلة، لعل أهمها استخدام بدائل للبنزين في محركات الاحتراق الداخلي مثل الميثان والإيثان والغاز الطبيعي المسال، إذ إن المركبات العضوية الطيارة الناتجة عن احتراق هذه المواد منخفضة جدا في تفاعلاتها الكيميائية الضوئية، ويقدر أن الغاز الطبيعي المسال ينتج "أوزون" أقل بنحو 80-90% عن البنزين العادي.

ب - ظاهرة الاحتباس الحراري أو دفء المناخ:

من الظواهر البيئية المهمة التي لقيت اهتماما كبيرا على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة، لما يترتب عليها من تغيرات مناخية طويلة المدى عالمية في حجمها، وغالبا لا يمكن عكسها، وهي من صنع إنسان عالم اليوم بالكامل، ويخشى بعض العلماء أنها يمكن أن تقود كوكب الأرض إلى حافة الكارثة.

ويطلق على هذه الظاهرة "تأثيرات البيت الزجاجي"، وفيها تعمل الزيادة في غازات معينة في طبقات الجو العليا التي تغلف الأرض عمل الزجاج الذي يحيط بالبيت الزجاجي. منذ بداية الزمن كان



غاز ثاني أكسيد الكربون يقوم بدور المنظم الطبيعي لحرارة الأرض على الرغم من أن نسبته في الهواء الجوي، ضئيلة للغاية. وعادة تصل طاقة الشمس في شكل إشعاع شمسي يمتص في الغلاف الجوي ولكن في نفس الوقت تنطلق كمية مماثلة من الطاقة، في صورة إشعاع طويل الموجة من سطح الأرض إلى الفضاء الخارجي حيث تتبدد، ومن ثم _ في حالة زيادتها _ يحدث التوازن بين الطاقة الواردة والطاقة المفقودة. وجزيئات ثاني أكسيد الكربون تسمح للطاقة الشمسية الواردة بأن تتخلل سطح الأرض وفي نفس الوقت تمتص جزءا من الطاقة، طويلة الموجة المنبعثة من الأرض ومن ثم _ في حالة زيادتها- ترتفع درجة حرارة سطح الأرض ويختل التوازن الحراري وبالتالي مناخ الأرض.

ويقدر ريلي وبكلي أن غاز ثاني أكسيد الكربون هو أهم الغازات المسببة لهذه الظاهرة حيث يساهم بنحو 49%، يليه في الأهمية الميثان (18%)، ثم الكلوروفلوروكربون (14%)، وأكسيد النيتروجين (6%) وغازات أخرى (13%)، وأن الزراعة تساهم بنحو الربع في زيادة درجة الحرارة نتيجة للغازات المسببة لظاهرة البيت الزجاجي، تتمثل أساسا في غاز الميثان (13%) الذي ينتج عن الحيوانات المجترة وحرق الأرز وحرق الكتلة الحيوية، وثاني أكسيد الكربون (10%) الناتج أساسا عن إزالة الغابات، وأكاسيد النيتروجين (2.6%) الناتجة أساسا عن الأسمدة والأرض الطبيعية المنزوعة وحرق الكتلة الحيوية.

ونسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء الجوي كانت دائما ثابتة، فالمقدار الذي ينطلق إلى الهواء، نتيجة لتحلل المركبات العضوية أو حرق الأخشاب أو تنفس الكائنات الحية، يتعادل مع الكمية التي تستخدمها النباتات والطحالب والبلانكتون. إلا أن المجتمع الصناعي الحديث واستهلاكه الشره للطاقة - ومصدرها الأساسي الوقود الحفري مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم وأيضا الخشب والمخلفات العضوية- وهو حرق يؤدي إلى استهلاك الأكسجين وإطلاق ثاني أكسيد الكربون، أدى إلى إطلاق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون أكبر بكثير مما يمكن للغطاء النباتي استهلاكه، أو لمياه البحار والمحيطات امتصاصه، فضلا عن أن إزالة الغابات وتحويلها إلى أراض زراعية قلل من قدرة الغطاء النباتي على استخدام ثاني أكسيد الكربون، إذ يقدر أن أشجار الغابات تثبت نحو 2 كجم / كربون في المتر المربع في اليوم، وإزالتها يعني إما تحول الأرض إلى حالة قاحلة أو بور أو زراعتها بمحاصيل حقلية ذات قدرة تثبيت أقل (نصف كيلو جرام)، كما أن معظم الأشجار التي تتم إزالتها إما أنها تحرق أو تحلل بفعل الكائنات الدقيقة وفي كلتا الحالتين ينتج ثاني أكسيد الكربون الذي ينطلق إلى الهواء. وتشير القياسات إلى أن نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء قبل الثورة الصناعية كانت 280 جزءا في المليون، زادت عام 1975 إلى نحو 315 جزءا في المليون، ثم بلغت نحو 343 جزءا في المليون عام 1984. كذلك قدرت كمية ثاني أكسيد الكربون المنطلقة عام 1985 بنحو



3.95 مليار طن في الدول المتقدمة و1.29 مليار طن في الدول النامية، ويقدر أن تصل عام 2025 م إلى 6.71 مليار طن و5.47 مليار طن على التوالي، أي بزيادة نحو 232%.

ويذكر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية أن الكثير من العلماء يعتقدون أن هذا البيت الزجاجي، المترتب على الزيادة في ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى ذات التأثير المماثل، سوف يسبب زيادة في درجة حرارة الأرض، وأن الحرارة سوف ترتفع بدرجة محسوسة خلال القرن القادم، ومن ثم ستعرض الحالة المناخية إلى اضطراب كبير. ومع ذلك فإن البعض يرى غير ذلك، ومن ثم فعلى الرغم من أن الجميع يتفقون على أن تركيز الغازات المسببة لظاهرة البيت الزجاجي في الفضاء سوف تزداد، إلا أن تأثير هذه الزيادة في وجه حرارة الأرض ما زال محل جدل كبير، فالبعض يقول إنه توجد أدلة قوية على أن دفء الأرض، قد بدأ بالفعل وأن التذبذبات الحالية في المناخ هي نتيجة لنشاط صناعي غير مسبوق في التاريخ، وهو نشاط يمكن أن يؤدي إلى كارثة مناخية، يقول البعض على الجانب الآخر إن كوكب الأرض بدأ بالفعل في دخول عصر جليدي جديد وأن التذبذبات الحالية في المناخ هي تذبذبات طبيعية تتبع الدورات الطبيعية، ويقدمون أدلة كثيرة على أن كل مفهوم تأثير البيت الزجاجي ربما يكون مجرد وهم، ويتشككون في الأدلة التي قدمت لتعزيز القول بأن الغازات الناتجة عن الاحتراق التي تتراكم في الفضاء ترتب عليها أي ارتفاع في درجة الحرارة خلال القرن الماضي، ويعتقدون أن اتجاه جو الأرض نحو الدفء خلال المائة عام الأخيرة يمكن تفسيره بالاختلافات في المناخ الطبيعي، ومقدار الطاقة الشمسية بصورة أفضل من تفسيره بزيادة ثاني أكسيد الكربون. وطبقا لهذه النظرية فإن المصدر الأكثر احتمالا لدفء المناخ يرجع إلى النشاط الشمسي، فعندما يزيد النشاط الشمسي وتزيد البقع الشمسية تزيد درجة حرارة الأرض والنقيض صحيح.

وعموما يمكن القول بوجود اتفاق عام بين العلماء على أن ارتفاع درجة حرارة الأرض سوف يتحقق، فهم متأكدون من أن تركيز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى سوف يستمر في الزيادة، وهم متفقون بصفة عامة على أن هذه الغازات سوف تدفئ الأرض، ويبقى معرفة مقدار هذا الدفء ومتى يحدث. فيما يتعلق بمقدار الدفء تتباين التقديرات في مقدار زيادة درجة الحرارة خلال القرن القادم وتتراوح بين 1.5° و4.5° م، وقد لا تبدو هذه الزيادة ضخمة إلا أنها كذلك، إذا ما لاحظنا أنه أثناء العصر الجليدي الأخير منذ نحو 18 ألف سنة عندما غطت الثلوج معظم أمريكا الشمالية، كان متوسط درجة حرارة الأرض أقل مما هو عليه الآن بنحو خمس درجات مئوية.

إن التأثيرات الكامنة في تغير المناخ شديدة، فالنظام البيئي للأرض والموارد المائية ونوعية الهواء كلها يمكن أن تتعرض لتأثيرات كبيرة. وفي دراسة قامت بها وكالة حماية البيئة الأمريكية حول تأثيرات دفء عالمي في حدود 1.5° - 4.5° م، خلال مائة عام، على الولايات المتحدة، توقعت تغيرات كبيرة في منطقة الغابات وتقلصا في مساحتها وتهديدا خطيرا للمئات من الأنواع النباتية



الحيوانية وزيادة معدل اختفائها، وأخطر هذه التوقعات ما يتعلق بالسكان نتيجة لطغيان مياه البحر على المناطق المنخفضة نتيجة لذوبان ثلوج المناطق القطبية (هذا الخطر يشمل جميع المناطق المنخفضة المجاورة للبحار أو الجزر مثل دلتا النيل وجزر المالديف)، وفيما يتعلق بالزراعة تغير طول موسم النمو وتكرار الموجات الحارة، على الرغم من أن الزيادة في تركيز ثاني أكسيد الكربون الجوي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في إنتاجية المحاصيل قد تعادل الأثر السلبي لزيادة الدفء.

4 - تآكل رصيد المورثات:

في مؤلفهم "المورثات والمحاصيل والبيئة"، وتحت عنوان "الإنسان والنباتات- علاقة في أزمة" كتب هولدن وزملاؤه: "في خلال الألفين أو الثلاثة آلاف عام الأخيرة تزايد معدل التغير البيئي نتيجة لزيادة السكان والتصنيع والتنمية الزراعية. وفي مناطق كثيرة لم تعد الكثير من العشائر النباتية قادرة على التجاوب مع معدل التغير ومن ثم اختفت. لقد عمل الإنسان لوقت طويل، عن جهل أو عن لامبالاة، على الاستغلال المدمر للبيئة". ويذكر هولدنك: "المورثات هي الأداة المادية للمعلومات الوراثية، تحدد جميع الخصائص الأساسية لأي كائن حي، من أصغر الميكروبات حتى النباتات والحيوانات والإنسان. وتنوع موارد المورثات يعتبر حجر الزاوية لأي جهد لاستدامة أو تحسين أداء المحاصيل النباتية والحيوانية. كذلك فهي مطلب مبدئي حاسم للنظم البيئية الطبيعية لتتجاوب مع الظروف المتغيرة، الآن وفي المستقبل. ودون تنوع واسع من النباتات والحيوانات البرية والمرباة محليا، معا، تشتمل على ثروة عظيمة من التنوع الوراثي، لن يتاح للمربين المادة الخام اللازمة لعملهم. ومع ذلك، ورغم الأهمية الواضحة لهذا المورد، فإن الكثير من التنوع الوراثي يفقد الآن وبمعدل غير مسبوق".

ويحدث الجانب الأكثر من الفقد في الدول النامية التي يتواجد بها الغالبية العظمى من التنوع البيولوجي في الكرة الأرضية بين، إذ بينما أدت العصور الجليدية المتوالية في المناطق العليا من نصف الكرة الأرضية الشمالي إلى بطء توالد أشكال جديدة من الحياة، أي تراكيب وراثية جديدة، أتاحت الظروف المناخية الملائمة في المناطق الحارة وشبه الحارة، معدلات عالية ومستدامة من نشوء وتطور التراكيب الوراثية أدت إلى تكون ثروة هائلة من الأنواع والسلالات الاقتصادية، ويرى هولدنك أنه " في الوقت الحالي يعتمد الإمداد العالي من الغذاء بالضبط على التنوع البيولوجي في الحقول والسافانا والغابات فيما يعرف الآن بالأقطار النامية".

إن كل نوع نباتي، من العدد المذهل من الأنواع البرية المختلفة التي تكون الغطاء النباتي للأرض، قد تأقلم ليشغل بيئة صغيرة من الكم الهائل من بيئات الأرض الذي يبدو كما لو كان لا نهائيا. وبدخل كل نوع تشكلت درجة أخرى وأكبر من التأقلم للعشائر النباتية. التي تأقلمت للفروق الأصغر بين البيئات



التي هي أساسا متقاربة هذه العشائر داخل النوع الواحد المتأقلمة لبيئة معينة تعرف بالطرز البيئية، وهي مع الطرز البيئية للأنواع الأخرى التي تعيش في نفس البيئة تشكل النظام البيئي.

والنظم البيئية معرضة للتغير مع الزمن وتحت الظروف الطبيعية يعتبر هذا التغير شيئا عاديا، ومسبباته الأساسية هي التغيرات في المناخ وفي المكونات الأخرى للبيئة، فالنباتات لديها القدرة للاستجابة للتغيرات الطبيعية في المناخ وفي المكونات الأخرى للبيئة، التي تجري بمعدل بطيء، وذلك من خلال إنتاج أفراد جديدة في كل جيل من الأجيال المتتالية تحتوي على مورثات في تراكيب جديدة، ومن ثم بأفضليات بيئية جديدة تتواءم مع المتغيرات. ومصدر هذه الاختلافات الوراثية الجديدة هو الطفرات التي هي تغيرات وراثية دائمة في المورثات ووظائفها، كما يوفر التكاثر الجنسي ميكانيكية مناسبة لنشوء تراكيب وراثية جديدة. ومتى كانت الأنواع قادرة على التأقلم مع المتغيرات البيئية فسوف تبقى، أما إذا فقدت هذه القدرة لسبب أو آخر فسوف تختفي، وقد كان هذا هو مصير أعداد لا تحصى من الأنواع في الماضي. ولكن ظلت للكثير من الأنواع قدرة على الاستجابة لمتغيرات البيئة كافية للمحافظة عليها، إلى أن بدأ تزايد النشاط الإنساني وقدراته المتنامية على التأثير في البيئة، ومن ثم إحداث تغيرات بمعدل سريع ومفاجئ يتجاوز قدرة العشائر النباتية على التجاوب مع هذا التغير وأقلمة نفسها للظروف الجديدة، ومن ثم أخذت في التلاشي. وكانت أبرز أوجه النشاط الإنساني هذه إزالة الغابات على نطاق واسع لتحويلها إلى أراض زراعية، أو لاستخدام أخشابها، والرعي الجائر للمناطق الرعوية بقطعان الحيوانات المستأنسة، والتي لا تتيح الفرصة للغابات والمراعي للتجدد الذاتي، والتنمية الصناعية وتوسع المجتمعات الحضرية وكذلك النشاط الإنساني المبكر في هذه المناطق في استئناس النباتات الحيوانات. ويقدر ويلكس أنه باستمرار الأسلوب الذي ندير به شؤون كوكبنا ربما نفقد مع نهاية القرن نحو مليون نوع، ومع منتصف القرن الحادي والعشرين فإن ربع العدد الكلي للأنواع ربما يفقد. ومن جانب آخر أدى الجهد المكثف الذي قام به مربو النبات خلال المائة عام الأخيرة إلى ضرر مماثل لرصيد المورثات، ولكن الضرر هذه المرة أصاب السلالات المنزوعة الاقتصادية.

لقد نشأت المحاصيل النباتية، المعروفة لنا الآن بالمحاصيل الاقتصادية، على التوازي مع تقدم المجتمعات الإنسانية التي عمدت إلى استئناس هذه المحاصيل – ومعظمها انتشر مع الإنسان عبر مناطق شاسعة من الأرض. لقد حقق النشاط الإنساني عبر آلاف السنين تمييز واختيار عدد كبير جدا من السلالات الاقتصادية – وهي المقابل المنزوع للطرز البيئية في الأنواع البرية- التي مثلت قدرا ضخما من التنوع الوراثي. إلا أن هذه العملية توقفت خلال المائة عام الأخيرة تقريبا وأخذت اتجاهها عكسيا بتدخل مربو النباتات الذي اكتشف أنه يمكنه تربية أصناف أكثر تجانسا وراثيا وأعلى إنتاجية. هذه الأصناف المرباة صناعيا انتشرت بسرعة لدى الزراع وحلت محل السلالات الاقتصادية التي تلاشت، وبذلك أدت إلى خسارة كبيرة للتنوع الوراثي الطبيعي لنباتات المحاصيل الاقتصادية.



وبزيادة قدرات وفعالية مربّي النباتات زادت بالتالي معدلات الخسارة في التنوع الوراثي. ويعلق ويلكس على هذا الموقف بأنه: "من سخرية الأقدار أن تربية النباتات والحيوان على هذا النحو تدمر وحدات البناء الأساسية التي تعتمد عليها التكنولوجيا، إنه وضع مماثل تماما لتفكيك أحجار الأساس من مبنى لإصلاح سقفه".

إن المربين. الذين بدأوا في جمع الأصول الوراثية من البلاد الأخرى لاستخدامها كمصدر لمورثات جديدة يمكن إدخالها في تراكيب وراثية جديدة، أصبحوا أخيرا واعين بأن نجاحهم في التربة يخلق مشكلة خطيرة للتنوع الوراثي، ومن ثم بأهمية جمع الأصول الوراثية والمحافظة عليها.

5 - الطاقة غير المتجددة:

تستخدم الزراعة المكثفة الحديثة مقادير كبيرة من الطاقة الأحفورية – غير المتجددة- مباشرة كما هو الحال في محركات الاحتراق الداخلي التي تشغل الجرارات والحاصدات ومضخات الري وغيرها، وغير مباشرة كتلك المستخدمة في صناعة الأسمدة والكيماويات الأخرى، وصناعة المعدات الزراعية ذاتها، وغيرها. وتشكل الأسمدة الجانب الأكبر من استهلاك القطاع الزراعي للطاقة الأحفورية في الدول المتقدمة، لقد اعتمدت الزراعة في الدول المتقدمة بشدة على الطاقة الأحفورية الرخيصة، وقدرت منظمة الزراعة والغذاء أن الدولار الواحد في أوائل الستينيات كان يشتري بترولا تعادل طاقته نحو 3800 ساعة عمل إنساني، وقد يكون هذا التقدير مبالغ فيه، ولكن لا شك في أن التقدم السريع الذي أحرزته الزراعة في الدول المتقدمة، عقب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن اعتمد كثيرا على وفرة الطاقة الأحفورية الرخيصة.

وفي السنوات الأخيرة تصاعد الحديث على المستوى العالمي من مخاطر احتمالات ارتفاع أسعار الطاقة، وخاصة النفط، أو عدم توافره، على التنمية الزراعية باعتبار أن الزراعة تحتاج وتستخدم كميات كبيرة منها، ولكن يبدو أن هذا التخوف مبالغ فيه. ويذكر يورك أن أولئك الذين يقولون بأن الزراعة تستخدم كمية كبيرة من الطاقة الأحفورية يجب أن يلاحظوا أنه، على المستوى العالمي، يعتبر القطاع الزراعي مستهلكا متواضعا للطاقة بالنسبة للاستهلاك الكلي، إذ يستهلك نحو 3.5% فقط من الطاقة الكلية المستهلكة في الدول الصناعية، ونحو 4% في الدول النامية ومن ثم فعندما توجد استراتيجية لمضاعفة الإنتاج الزراعي في الدول النامية، ومن ثم فعندما توجد استراتيجية لمضاعفة الإنتاج الزراعي في الدول النامية من خلال زيادة استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية والري والميكنة، فإنها ستضيف فقط نسبة متواضعة للغاية لا تشكل إلا جزءا صغيرا من الاستهلاك الكلي العالمي، يمكن توفيرها بسهولة من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الأخرى. على أنه على المستوى المحلي فإن عدم توافر مصادر للطاقة، سواء المحلية أو التي يمكن الحصول عليها عن طريق الاستيراد، يمكن أن يؤثر سلبا في استدامة التنمية الزراعية. ومعظم الأقطار العربية



منتجة للطاقة الأحفورية. وتلك التي تعاني عجزا في إنتاجها يمكنها بطريقة أو بأخرى توفير احتياجاتها. ولا شك في أن سوقا عربية مشتركة يمكن أن تؤمن احتياجات الأقطار العربية المستوردة وتؤمن أسواقا للأقطار المصدرة. ويمكن أن يساعد على تحقيق هذا الهدف الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة وتطوير المعاملات الزراعية لتصبح أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

ثانيا: العوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد:

1 - الآفات والأمراض:

يواكب تكثيف الإنتاج الزراعي النباتي مخاطر أكبر لزيادة كثافة الآفات، فإذا لم تكافح بأسلوب فعال فسوف تؤثر هذه الآفات في استقرار الإنتاج على المدى القصير، وعلى استدامة التنمية الزراعية على المدى الطويل. والمقصود بالآفات عنها الحشائش والأمراض والحشرات والنمل والنيماطودا والقوارض وغيرها التي تؤدي إلى الإضرار بالإنتاج الزراعي. ويقدر أنه على المستوى العالمي تسبب الآفات خسائر في الحقل تبلغ نحو 35% من الطاقة الإنتاجية الكامنة للمحاصيل الرئيسية، وأن الجانب الأكبر من هذه الخسائر يقع في الدول النامية. وبالمثل فإن مكافحة الأمراض والطفيليات التي تصيب الحيوانات المزرعية تمثل ركيزة مهمة لاستدامة الإنتاج الحيواني. وعلى المستوى العالمي يقدر أن الأمراض والطفيليات مسؤولة عن موت نحو 50 مليون رأس من الأبقار والجاموس و100

مليون رأس من الأغنام والماعز سنويا. هذه الأرقام لا توضح البعد الكلي للمشكلة، فالأمراض والطفيليات يمكن أيضا أن تخفض بدرجة خطيرة إنتاجية الحيوانات دون أن تسبب موتها. وهكذا فإن أي برنامج فعال لتوليد ونقل تكنولوجيات تحقق مكافحة الفعالة للأمراض والآفات التي تصيب المحاصيل النباتية، والأمراض والطفيليات التي تصيب الحيوانات المزرعية، يشكل عنصرا فاعلا في أي برنامج للتنمية الزراعية، ومن ثم لا يساهم فقط في تحقيق التنمية الزراعية على المدى القصير، ولكن يساهم أيضا في استدامتها على المدى الطويل. وعلى الجانب الآخر فإن عدم وجود هذا الجهد أو عدم كفايته يمكن أن يمثل عاملا محددا للتنمية الزراعية وعلى استدامتها.

2 - التكنولوجيا والتعليم:

لا شك في أن برامج توليد ونقل التكنولوجيا الضعيفة في معظم الدول النامية تمثل عنق زجاجة في طريق تطوير تنمية زراعية مستدامة، فالتكنولوجيا هي الأداة الفعالة المتاحة للارتقاء بإنتاجية الموارد الطبيعية وأيضا للمحافظة على هذه الموارد وصيانة البيئة. ويذكر هيوارد أن: " تطوير تكنولوجيا محسنة ونشرها وتبنيها يحتل موقعا مركزيا في التقدم الزراعي المستدام. إن نظم الزراعة التقليدية التي تطورت عبر الأجيال من خلال التجربة والخطأ يمكن استدامتها إلى ما لا نهاية مادام الطلب على قاعدة الموارد لا يتجاوز قدرة تلك القاعدة على التجدد. لقد أخلت زيادة مطالب السكان



بهذا التوازن. ومن ثم فالتكنولوجيا يجب ضخها بصفة مستمرة في النظم المزرعية لاستدامة هذه النظم فوق مستوى قاعدتها الطبيعية". كذلك يلعب التعليم دورا بالغ الأهمية في إعداد الزراع للتعامل مع التكنولوجيا ومع الموارد الطبيعية والبيئية بطريقة عقلانية، والإنسان دون جدال هو العنصر الفاعل في كل تقدم أو تخلف، وفي تحقيق التنمية أو عدم تحقيقها. وهكذا فإن إنشاء برامج بحوث وإرشاد وتعليم قوية أمر ضروري لاستمرار تطوير ونشر وتبني تكنولوجيات محسنة تعمل على استدامة التنمية الزراعية.

3 - الضغط السكاني:

لقد تحدثنا في مواقع عديدة فيما سبق عن النتائج التي تترتب على زيادة السكان والتي تتمثل أساسا في الضغط على الموارد الزراعية، سواء من خلال تناقص ما يخص الفرد من الموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي، أو من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، فضلا عن تأثير الضغط السكاني على مكونات البيئة الأخرى مثل التلوث وتآكل المورد الوراثي. ولا شك في أن زيادة الضغط السكاني تمثل عاملا محددا للتنمية الزراعية ومن ثم تتطلب جهدا مضاعفا للتغلب عليها.

4 - عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية:

إذا كان هناك العديد من محددات تحقيق واستدامة التنمية الزراعية التي تعود إلى الموارد الطبيعية التي أشرنا إليها فيما سبق، هناك أيضا العديد من المحددات ذات الصلة المباشرة بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نوجزها فيما يلي:

(1) الاستقرار السياسي:

يؤثر الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسساتها والزراع، أفرادا ومؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة إيجابية، بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي غالبا إلى نتائج عكسية. ويبدو هذا واضحا من تتبع معدلات نمو الإنتاج الزراعي في السنوات السابقة وبصفة خاصة في الأقطار النامية وفي معظم الأقطار العربية. وإذا عدنا إلى معدلات نمو إنتاج الغذاء التي استعرضناها في الفصل الأول سوف نلاحظ بوضوح أن الأقطار التي عانت من الاضطراب السياسي هي أيضا التي عانت من اضطراب وعدم كفاية معدلات نمو إنتاج الغذاء، بل إن معدلات النمو في القطر الواحد اختلفت من مرحلة لأخرى تبعا لحالة الاستقرار السياسي فيه ولا يقف تأثير الاستقرار السياسي عند حد إتاحة فرص التنمية الزراعية بمعدلات عالية، ولكن يمتد أيضا لأن يجعل هذه التنمية عقلانية تحافظ على الموارد الطبيعية وتنميها لمصلحة الأجيال القادمة.



(2) حيازة الأرض الزراعية:

تؤثر نظم حيازة الأرض الزراعية في أسلوب استثمارها ومن ثم صيانتها خصبة منتجة للأجيال القادمة، وربما إلى النقيض بتعريضها للتدهور أو التصحر أو نقص الخصوبة والقدرة الإنتاجية، ومن ثم فإن نظم حيازة الأرض الزراعية قد تلعب دورا محددًا لاستدامة (أو تواصل) التنمية الزراعية.

(3) المناخ الاقتصادي:

إن مدى تحقيق أهداف التنمية الزراعية، وكما هو الحال بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام، يتوقف على المناخ الاقتصادي الذي تجري في إطاره عملية التنمية. وإذا أريد للتنمية الزراعية أن تتحقق وبمعدلات متسارعة وبصورة متواصلة، وهو ما أصبح مطلوبًا وبالبحاح، فإن توفير مناخ اقتصادي مشجع للتنمية يصبح ضرورة قصوى.

(4) توافر مستلزمات الإنتاج:

يشكل توفير مستلزمات الإنتاج وإتاحتها للمنتج الزراعي بسهولة ويسر ركنا أساسيا في العملية الإنتاجية، سواء كانت هذه العملية إنتاجا نباتيا متمثلا في المحاصيل الحقلية أو البستانية أو إنتاجا حيوانيا متمثلا في اللحوم والألبان والبيض والأسماك، وعدم توافر هذه المستلزمات أو أي منها يمكن أن يشكل عاملا محددًا للتنمية المتواصلة. ولا شك في أن مستلزمات الإنتاج تختلف من قطاع لآخر وهي عديدة ومتنوعة، وتندرج عموما تحت خمس مجموعات رئيسية تتمثل في التقاوي والشتلات النباتية والسلالات الحيوانية، والكيماويات من أسمدة كيماوية ومخصبات حيوية ومبيدات حشرية وفطرية ومبيدات حشائش، الآلات والأدوات التي تعارفنا على تسميتها بالميكنة الزراعية، والأعلاف المصنعة ثم الطاقة.

متطلبات استدامة التنمية الزراعية

المطلب الأساسي لاستدامة التنمية الزراعية هو " أن تكون في الحسبان "، عندما نعمل على تحقيق تنمية زراعية شاملة أو متسارعة لتحقيق الأمن الغذائي على المدى القصير. ومن هذا المطلب الأساسي تتفرع باقي المتطلبات الفرعية العديدة التي هي أساسا تلافي محددات استدامة التنمية الزراعية التي ناقشناها فيما سبق. ووضع هذا المطلب موضع التنفيذ يستلزم صياغة أنشطة التنمية الزراعية في إطار برنامج وطني أو قومي طويل المدى، لا يتوقف فقط عند تنسيق وتحفيز الإمكانات المتاحة لتحقيق معدلات إنتاجية أعلى وإنتاج كلي أكبر، للوفاء بالاحتياجات الانية أو على



الجمهورية العربية السورية



المدى القصير، ولكن أيضا يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة، بصيانة وتنمية الموارد الطبيعية لتكون أكبر قدرة على العطاء المتواصل، وهو ما سنناقشه في الفصل السادس.





الجمعية العلمية السورية

